الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **١٤**

الاثنين، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

كلمة السيد يُويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوغندا.

أُصطحب السيد يُويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد يُووِيري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين، وأؤكد دعم أوغندا لكم. ونحن على ثقة بقدرتكم على قيادة الجمعية العامة بصورة فعالة وناجحة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسعادة السيد سام كوتيسا على قيادته للجمعية في دورتها التاسعة والستين. وأشيد أيضا بالأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، على تفانيه والتزامه الشخصيين في أعمال الأمم المتحدة.

إن موضوع هذه الدورة ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“ هام للغاية. ويحدثنا إنجيل متى الإصحاح ٢٢، ٣٧-٣٨ ”حبُّ الرَّبَّ إِلهَكَ مِنْ كُلِّ قَلْبِكَ، وَمِنْ كُلِّ نَفْسِكَ، وَمِنْ كُلِّ فِكْرِكَ“، وَالثَّانِيَةُ مِثْلُهَا: ”تُحِبُّ قَرِيبَكَ كَنَفْسِكَ“. وبالأمس، حين ترأست مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بأهداف التنمية المستدامة كنت قد اقتبست ذلك الجزء من الكتاب المقدس. وبالنظر إلى وجود الأمم المتحدة على مدى الـ ٧٠ عاما الماضية، فإن بوسع المرء أن يتصور أن هذه القواعد الأساسية للمسيحية، الموجودة في الديانات الأخرى أيضا، قد أصبحت واضحة لكل فرد من أفراد الأسرة البشرية. ومع ذلك، لم يكن الحال كذلك للأسف.

فما زال الجنس البشري منقسما على نفسه، حتى إلى وقت قريب، بين فئة قليلة من المجتمعات التي تنعم بالثراء

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

والرخاء من جهة، ومجتمعات أكبر متخلفة النمو من جهة أخرى. وقد ظلت المجتمعات المتخلفة النمو في ذلك الظرف لأسباب تعزى جزئيا إلى عوامل محلية، غير أنها تعزى أيضا إلى عوامل خارجية. وليس لدينا الوقت للإسهاب في مجموعتي العوامل هذه المسؤولة عن هذا الانقسام في الجنس البشري بين مجتمعات متقدمة النمو ومجتمعات متخلفة النمو على الكوكب نفسه وفي ذات الوقت.

ومع ذلك، وكما لو كان كان الأمر معجزة، اتفقت الدول الأعضاء أخيرا على جميع أهداف التنمية المستدامة الهامة الـ ١٧ أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وكان التقارب بين التحليل وإيجاد الحلول وتشخيص المشاكل وإيجاد العلاج الناجع لها معلما هاما في تاريخ البشرية. وهذا يعني أن المجتمع الدولي يتفق معنا في أوغندا الآن – ونحن الذين حددنا منذ وقت طويل ١٠ عقبات استراتيجية حالت دون تمكن أفريقيا من إحداث التحول الضروري الذي يمكّن مجتمعاتها من الارتقاء إلى مستوى مجتمعات العالم الأول.

وخلافا للوصفات السابقة التي تقوم في الأساس على المعونة والأعمال الخيرية، وتلمح إلى أهداف اجتماعية دون الأخذ في الاعتبار بالأهداف الاقتصادية وما إلى ذلك، تشير أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدناها اليوم (انظر القرار ١/٧٠) إلى التصنيع والقيمة المضافة والتجارة والاستثمارات وتنمية الموارد البشرية، علاوة على المعالجات المقترحة سابقا. وقبل كل شيء، يدعو إعلان أهداف التنمية المستدامة بكل وضوح، وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، إلى مفهوم تحقيق الرخاء العالمي لجميع المجتمعات. وفي حين أن من المدهش أن مصلحة بكل هذه الأهمية قد استغرق بزوغ فجرها وقتا طويلا جدا، فإن القول المأثور ”أن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي أبدا“ يخطر بالبال تماما في هذه الحالة.

ومن شأن هذا التقارب بين التشخيص وإيجاد العلاج فيما يتعلق بالمسائل العالمية أن يساعد قبل كل شيء في تحديد أولويات استخدام الموارد النادرة، وخاصة تلك الخاضعة لسيطرة المؤسسات الدولية. وبذلك تنتهي الآن لعبة شد الحبل هذه بين ما هو أكثر أهمية: الكهرباء أم التعليم؟ فمن الواضح أن كليهما، بل وأكثر منهما، لا غنى عنه لإحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان استخدام عبارة ”التحول“ ضمن أهداف التنمية المستدامة. وذلك هو ما كنا نحث شركاءنا على اعتماده عوضا عن العبارات الغامضة مثل ” التنمية المستدامة “.

فالتنمية المستدامة التي لا تؤدي إلى التحول أشبه بالحديث عن تحقيق النمو الكمي دون إحداث تغيير نوعي. وما فتئنا نوضح أن ذلك ليس ما يحدث في الطبيعة عادة. فالتوسع الكمي في صحة الجنين في رحم الأم، على سبيل المثال، ينبغي أن يفضي دائما بعد انقضاء الفترة الزمنية الواجبة إلى تحول الجنين إلى طفل قادر على التنفس عن طريق الأنف الآن، ويتغذى عن طريق الفم بدلا من الاعتماد على الحبل السري.

بالمثل، يجب أن تنمو المجتمعات ليس من الناحية الكمية فقط، بل أيضا من حيث الجودة. ويتعين على المجتمعات الأفريقية، على سبيل المثال، الانتقال من نماذج الإنتاج السابقة للنظام الرأسمالي، ومن كونها منتجة للمواد الخام، إلى مجتمعات طبقة وسطى، ومجتمعات تتوفر على طبقة عاملة ماهرة. وأحيي ابن منطقتنا معالي سام كوتيسا، الذي قام بدور بارز في في هذا الجهد التاريخي على مستوى الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بقضية السلام العالمي، تمثلت تجربتنا في أوغندا في العودة إلى الإنجيل، الذي يعلمنا أن الإنسان يحصد ما يزرع. وإذا زرعت بذور الأيديولوجية الطائفية الزائفة، وسوء الإدارة والفساد، وما إلى ذلك، ستجني انعدام الأمن، وتوقف تطور دعائم الدولة، بما في ذلك القوات المسلحة. إن أوغندا بلد عانى من الكثير من المشاكل، بما في ذلك فقدان

٨٠٠ ٠٠٠ شخص بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٨٦، قتلتهم أنظمة متعددة خارج نطاق القضاء.

لكننا لم نطلب أبدا أي مساعدة خارجية من أجل التعامل مع المشاكل الأمنية لبلدنا. وأكدنا دائما على بناء قدراتنا في أقرب فرصة. وقد أفادنا ذلك جيدا. إن أوغندا تتوفر اليوم على قوات أمنية تمكنت من نشر السلام في جميع أنحاء البلد لأول مرة خلال السنوات الـ ٥٠٠ الماضية.

لذلك، تتمثل نصيحتنا التي نسديها لمنظومة الأمم المتحدة، في أنه بينما قد يكون أمرا حتميا الاعتماد على جيوش خارجية من أجل التعامل مع حالات خطيرة بوجه خاص، ينبغي للمرء أن يكون حذرا من الجماعات التي تسعى للحصول على رعاية خارجية، بدلا من الاعتماد على طاقاتها الداخلية الخاصة، والجماعات التي تسعى لأن تكون دمى في يد جهات خارجية. وقد تكون بعض أوجه التضامن الخارجي المحدود ضرورية، في الحالات التي يقاتل فيها المظلومون من أجل البقاء على قيد الحياة والتحرر، إذا كنت تتعامل مع جماعات وطنية أصيلة.

ومع ذلك، فإن منظومة الأمم المتحدة لن تضيف أي قيمة، إذا تم استدراجها لحالات تدعم فيها أنظمة مسيرة، لا شرعية لها تتبع إحدى الإيديولوجيا المزيفة. وفي هذه الحالة، تصبح الأمم المتحدة جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوغندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة ميشيل باشيليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية شيلي.

اصطحبت السيدة ميشيل باشيليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ميشيل باشيليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة باشيليت خيريا (تكلمت بالإسبانية): تنتظر عالم اليوم مهام وتحديات. ونحن نشهد وفرة في الأزمات الدولية الخطيرة في أجزاء مختلفة من العالم، التي أثرت على السلم والأمن الدوليين، على الأخص في منطقة الشرق الأوسط، ولكن أيضا في أوروبا وأفريقيا. إن تلك الأزمات تؤثر بشكل خاص على قطاعات كبيرة من السكان المدنيين، الذين، يصيبهم اليأس، ويفرون من أجل إنقاذ حياتهم، وبناء مستقبل أفضل.

وكمجتمع دولي، يجب علينا التفاعل بتضامن من أجل استعادة السلام، والقيام باستجابة من شأنها تمكيننا من تقليل معاناة كل من ضحايا الحرب، وأولئك الذين يفرون منها. إننا نثني على الجهود التي تبذل العديد من الدول لاستقبال اللاجئين، ولكن يجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك. ولهذا السبب، قررت حكومة بلدي استقبال لاجئين من الحرب الأهلية الدائرة في سورية، ولذلك السبب أيضا، ستوسع شيلي تعاونها مع أفريقيا. وسنشارك اعتبارا من عام ٢٠١٦، على سبيل المثال، في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في تلك المنطقة.

وبالإضافة إلى مواجهة التحديات الأكثر إلحاحا التي تهدد السلام، لا يزال يتعين على عالمنا وقف تزايد انعدام المساواة، أو التوصل إلى اتفاق من شأنه وقف ظاهرة الاحتباس الحراري. ولهذا السبب، وعلى خلفية هذه التحديات الدولية الخطيرة، ستسجل هذه الدورة السبعون للجمعية العامة في التاريخ، باعتبارها مناسبة عظيمة نجح المجتمع الدولي خلالها في التوصل إلى اتفاق، يتمثل في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

(القرار ١/٧٠). إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ملزمة بطبيعتها. فهي تركز على معالجة مختلف جوانب انعدام المساواة، التي تشكل التحدي الرئيسي في أمريكا اللاتينية، وبطبيعة الحال، وغني عن القول، في شيلي كذلك.

وفي هذه المرحلة الجديدة من تنميتنا الاقتصادية والسياسية، تتسم خطتنا بأنها واسعة النطاق، وطموحة ومتناسبة مع التحديات الملحة، والأهداف الطويلة الأجل العادلة والمبدعة، والتعايش السلمي الإنساني. وهي لا تضع جانبا الالتزامات التي سبق التعهد بها، والتي لم نف بها بعد، بل تضم أهدافا وغايات جديدة، وتدمجها على نحو متعدد الأبعاد في مفهوم التنمية المستدامة والشاملة. وهي بعبارة أخرى، خطة للتغيير.

إن النهج الذي نتشاطره وندعمه بقوة، يتمثل في المساواة داخل البلدان وفيما بينها، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتحقيق النمو، والتصنيع والاستهلاك الشامل والمستدام، وحماية البيئة بجوانبها المختلفة، وتحقيق السلام الاجتماعي، وهذا غيض من فيض من الأهداف المدرجة في الخطة. إنها بمثابة الواجهة، وفي الواقع الأساس لطريقة التعايش على أساس قيم راسخة للغاية.

لقد أتيحت لنا فرصة التصدي لمشاعر اليأس وفقدان الأمل في المستقبل، وانعدام الثقة في المؤسسات الذي يسود مجتمعاتنا. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والأكثر مساواة، على عاتق كل بلد على حدة. وشيلي ملتزمة بكل إخلاص بالاضطلاع بهذه المسؤولية. لكن النجاح في هذا المسعى، يتطلب وجود بيئة مواتية، لأن العديد من الغايات تتأثر بالديناميكيات العالمية، ومعظم التحديات التي نواجهها اليوم لا يمكن أن يحلها بلد واحد يتخذ إجراءات بمعزل عن الآخرين.

ولن يكون بوسعنا تعزيز مجتمعات أكثر شمولا واستدامة، إلا إذا استطعنا تنفيذ خطة تغيير على المستوى العالمي، وكذلك على الصعيد الوطني. وعندما لا تكون التجارة الدولية محركا للنمو، وعندما تكون التدفقات المالية غير متكافئة، وفي حدها الأدنى ومتقلبة، وفي حال عدم وجود آليات عادلة وفعالة للتعامل مع الديون السيادية، وإذا لم تكن هناك تدفقات كافية يمكن توقعها من المساعدات الإنمائية الرسمية، إذن ستواجه البلدان الناشئة، وخاصة الفقيرة منها، صعوبة كبيرة في تحقيق الأهداف الواردة في الخطة.

وبالمثل، من الواضح أنه يتعين على النُظم المالية والنقدية والتجارية العمل بشكل أكثر ديمقراطية وفعالية، وبشكل منصف لما فيه فائدة البلدان النامية. ولم يكن الحال دائما كذلك في الوقت الحالي. ونتيجة لذلك، يتمثل الشرط الأساسي لجعل الخطة واقعا ملموسا في تعزيز نظام المؤسسات العالمية، والتعاون المتعدد الأطراف مع تمثيل واسع، وولايات واضحة وأدوات فعالة. إننا ندعو لبنية للمؤسسات المتعددة الأطراف من شأنها توفير الدعم للسياسات الوطنية المقترحة في إطار الخطة.

لقد عززت شيلي الدور الذي تقوم به في النظام المتعدد الأطراف. وكنا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، دولة عضوا غير دائمة في مجلس الأمن. وفي ضوء تلك التجربة، نود أن نؤكد من جديد إيماننا بالحاجة إلى إصلاح المجلس، من خلال زيادة عدد أعضائه الدائمين، والحد من استخدام حق النقض، على الأقل في الحالات التي تنطوي على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. إن مثل هذا الإصلاح ضروري، مما يعكس التغير والتقدم الكبيرين الحاصلين في النظام المتعدد الأطراف، وبلا شك، من شأن ذلك إضفاء المزيد من الشرعية على هذه الهيئة البالغة الأهمية التابعة للأمم المتحدة.

ونحن كبلد، ندرك أننا جميعا مسؤولون عن ضمان عمل النظام الدولي بشكل صحيح. وأحد العناصر الأساسية لتحقيق ذلك هو مبدأ الالتزام بالقانون الدولي، الذي يشمل الاحترام الصارم للمعاهدات، كوسيلة لضمان السلام والاستقرار

الدولي. ويتطلب ذلك احترام ما هو متفق عليه والامتناع عن إساءة استخدام الآليات التي وضعت لحل أي خلافات قد تنشأ بالوسائل السلمية.

وتتطلع شيلي من موقعها في أقصي جنوب القارة الأمريكية، مفعمة بالأمل، إلى نتائج مؤتمر باريس للمناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. فلدينا أحد أطول السواحل في العالم. وسوف نستضيف قريباً مؤتمر ”محيطاتنا“ الثاني الذي سيُطلب خلاله من البلدان أن تلتزم اختياريا بالحد من تلوث البحار ومكافحة الصيد غير المشروع وحماية تنوع الموارد البحرية.

وبخصوص المساهمة المعتزمة المقررة وطنيا، التزم بلدي بخفض انبعاثاته من غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وبما يصل إلى ٤٥ في المائة إن أمكننا التعويل على الدعم الدولي القوي. وعلاوة على ذلك، فقد عقدنا العزم على إصلاح ١٠٠ ٠٠٠ فدان من الغابات وإعادة تشجير ١٠٠ ٠٠٠ فدان إضافي من الأراضي. وتمنحنا خطة عام ٢٠٣٠ أفقا مشتركاً ووجهة مشتركة. ويجب أن نشرع في العمل الآن. وعلى كل بلد أن يعمل منفرداً، بطبيعة الحال، ولكن علينا في الوقت ذاته أن نتعاون مع بعضنا في محافل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلينا التصدي معاً للتحديات العالمية في المحافل متعددة الأطراف المتاحة لنا.

وأود أن اختتم هذا البيان بتهنئة حكومتين في إقليمنا استأنفتا العلاقات الدبلوماسية مؤخراً، إلا وهما الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. فتلك خطوة تاريخية لإقليمنا وللعالم. وتشيد شيلي باستخدام الحوار واحترام القانون الدولي كوسيلة متحضرة تحل بها البلدان خلافاتها.

كما أود أن أقول إنه يسرنا بالغ السرور أن نرى أن هناك العديد من الاتفاقات الأخرى قد تم التوصل إليها كذلك، مثل الاتفاق بين حكومة كولمبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا. ونعتقد أن هذا هو أيضا دليل على أنه عندما تتوفر الإرادة، يكون هناك سبيل للتوصل إلى اتفاق. ويمكن لكولومبيا وشعبها أن يعولا على دعمنا النشط في هذه العملية، التي نثق أنها ستؤدي إلى سلام دائم.

إن لدينا من الأسباب ما يدعونا إلى الفخر بإنجازاتنا المشتركة وكذلك، دعوني أقول، للشعور بالقلق بشأن مستقبلنا الجماعي والاهتمام به. لكن ثمة ما يبعث على الأمل كذلك. وينبغي لهذا الإيمان أن يوجه عملنا والتزامنا ببناء عالم أفضل، عالم يتوفر فيه توازن أفضل بين التنمية والحفاظ على بيئتنا، عالم نرى فيه المزيد من العدل والتماسك والمساواة في مجتمعاتنا وفيما بين شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية شيلي على البيان الذي أدلت به.

اصطحبت السيدة ميشيل باشيليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى خارج الجمعية العامة.

خطاب السيد راؤول كاسترو روث، رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا.

اصطحب السيد راؤول كاسترو روث، رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، بفخامة السيد راؤول كاسترو روث، رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كاسترو روث (تكلم بالإسبانية): قبل ٧٠ عاماً، وقعت أولى الدول الأعضاء في المنظمة، نيابة عن شعوبها، على

ميثاق الأمم المتحدة. لقد تعهدنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وبناء نوع جديد من العلاقات، مسترشدين بمجموعة من المبادئ والمقاصد التي تسعى إلى إحلال عهد من السلام والعدالة والتنمية للبشرية جمعاء.

ومع ذلك، ومنذ ذلك الحين، نشبت باستمرار حروب عدوانية وحدثت تدخلات في الشؤون الداخلية للدول وتمت الإطاحة بحكومات ذات سيادة بالقوة ووقعت ما تسمى بالانقلابات الناعمة وإعادة استعمار الأقاليم، وقد تم كل ذلك ببراعة اعتمادا على إجراءات غير تقليدية وباستخدام تكنولوجيات جديدة وبحجة انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. إن عسكرة الفضاء الإلكتروني والاستخدام السري وغير المشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمهاجمة دول أخرى غير مقبول، وكذلك تشويه النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها عندما تستخدم بنهج انتقائي وتمييزي لتبرير وفرض قرارات سياسية.

وعلى الرغم من حقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة يدعونا إلى تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، فإن إعمال حقوق الإنسان يظل حلماً بالنسبة للملايين من الناس. فقد حرمت البشرية من الحق في العيش في سلام والحق في التنمية. وحقيقة، ينبغي البحث عن أسباب النزاعات في الفقر وعدم المساواة – النزاعات التي تولدت في البدء نتيجة الاستعمار ونهب الشعوب الإقليمية، وفي وقت لاحق جراء الامبريالية وتوزيع مجالات النفوذ.

إن الالتزام الذي قطع في عام ١٩٤٥ بتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة للشعوب، إلى جانب تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، يبقى وهماً عندما يعاني ٧٩٥ مليون شخص من الجوع، وعندما يرزح ٧٨١ مليونا من البالغين أميين، وعندما يموت ١٧ ٠٠٠ طفل كل يوم بسبب أمراض يمكن علاجها. وفي ذات الوقت، تتجاوز النفقات العسكرية السنوية على نطاق العالم ١,٧ تريليون دولار. إن نسبة ضئيلة من هذا المبلغ كفيلة بحل أكثر المشاكل الملحة التي تحيق بالبشرية. وحتى في البلدان الصناعية، اختفى عملياً مجتمع الرفاه الذي قُدم لنا على أنه نموذج يحتذى. ويتزايد تباعد النظم الانتخابية والأحزاب التقليدية – التي تعتمد على الأموال والدعاية – عن تطلعات شعوبها باطراد.

ويهدد تغير المناخ وجود الجنس البشري. وينبغي أن تتحمل الدول المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة في ضوء الواقع الذي لا جدال فيه والمتمثل في أنه ليست كل البلدان مسؤولة بنفس القدر عما حدث. ولا نهدر جميعا الموارد الطبيعية والبشرية بالنزعة الاستهلاكية غير العقلانية وغير المستدامة. والآثار المترتبة على تغير المناخ تؤثر بشكل خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية. فهي تجلب المزيد من التوتر إلى اقتصاداتها الهشة.

والشيء نفسه يحدث في أفريقيا مع زحف التصحر بلا هوادة. ونحن نتضامن مع أشقائنا في منطقة البحر الكاريبي ونطلب معاملتهم بطريقة خاصة وتفضيلية. ونؤيد أيضاً البلدان الأفريقية ونطلب المعاملة العادلة لها، فضلاً عن نقل التكنولوجيا والموارد المالية إليها.

إن إنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما توقيع رؤساء دول وحكومات الجماعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على إعلان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة سلام، يُبيّن أننا يمكن أن نتجاوز خلافاتنا نحو الوحدة وتحقيق الأهداف المشتركة في إطار تنوعنا.

وفي هذا الإعلان، نؤكد من جديد دعمنا الثابت للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وإيماننا بأن الاحترام الكامل للحق غير القابل للتصرف لكل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي شرط أساسي لضمان التعايش السلمي بين الدول.

وندعو إلى أن تصبح تلك المبادئ أساس العلاقات مع الدول الأخرى في منطقتنا. ويمكن لجمهورية فنزويلا البوليفارية الاعتماد دائما على تضامن كوبا في مواجهة محاولات زعزعة استقرارها وتخريب نظامها الدستوري وتدمير العمل الذي بدأه الرفيق هوغو شافيس فرياس ويواصله الرئيس نيكولاس مادورو موروس لصالح الشعب الفنزويلي. وبالمثل، فإننا نعرب عن تضامننا الثابت وغير المحدود مع جمهورية إكوادور وثورة مواطنيها وزعيمها رافائيل كوريا ديلغادو، الذي أصبح هدفاً لنفس مخطط زعزعة الاستقرار الجاري تنفيذه ضد الحكومات التقدمية الأخرى في المنطقة.

ونحن نتضامن مع دول منطقة البحر الكاريبي في مطالبتها بتعويض عادل عن ويلات الرق وتجارة الرقيق في عالم زاد فيه، قبل كل شيء، التمييز العنصري والقمع ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. كما نؤكد من جديد اقتناعنا بأن شعب بورتوريكو يستحق أن يكون حراً ومستقلاً بعد أكثر من قرن من الهيمنة الاستعمارية. ونتضامن مع جمهورية الأرجنتين في مطالبتها العادلة بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية.

ونكرر الإعراب عن دعمنا للرئيسة ديلما روسيف وأبناء الشعب البرازيلي وتضامننا معهم في الدفاع عن منجزاتهم الاجتماعية الكبرى واستقرار بلدهم. ونؤكد من جديد رفضنا لنيّة توسيع نطاق وجود منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) وصولاً إلى الحدود الروسية، وكذلك للجزاءات الأحادية الجانب والظالمة المفروضة على ذلك البلد.

ونرحب بما يسمى الاتفاق النووي المبرم مع جمهورية إيران الإسلامية، والذي يثبت أن المشاركة والمفاوضات هي الأدوات الفعالة الوحيدة لتسوية المنازعات بين الدول. ونجدد ثقتنا بأن الشعب السوري قادر على حل خلافاته بنفسه ونطالب بإنهاء التدخل الخارجي في ذلك البلد.

ومما لا شك فيه أن الحل العادل والدائم للنزاع في الشرق الأوسط يتطلّب ممارسة الشعب الفلسطيني حقيقةً لحقه غير القابل للتصرف في إقامة دولته داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وهو الأمر الذي نؤيده بقوة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غونزاليس فرانكو (باراغواي).

خلال الأسابيع القليلة الماضية، حركت مشاعرنا صور موجات الهجرة إلى أوروبا. وهذه نتيجة مباشرة للإجراءات المزعزعة للاستقرار التي يروج لها وينفذها الناتو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن الفقر والتخلف السائدين في بلدان القارة الأفريقية. وينبغي للاتحاد الأوروبي تحمّل المسؤولية الكاملة والفورية عن الأزمة الإنسانية التي ساهم في إحداثها.

بعد ٥٦ عاماً، أبدى الشعب الكوبي خلالها مقاومة بطولية وإيثاريّة، أُعيدت العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. والآن، تبدأ عملية طويلة ومعقدة نحو تطبيع العلاقات. ولكن ذلك لن يتحقق إلا بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، وعودة الأرض المحتلة بصورة غير قانونية والمقام عليها قاعدة غوانتانامو البحرية إلى بلدنا ووقف البرامج الإذاعية والتلفزيونية والبرامج التخريبية والمزعزعة للاستقرار ضد الجزيرة. وينبغي أيضاً تعويض شعبنا عن الأضرار البشرية والاقتصادية التي لا يزال يتكبّدها. وفي حين أن الحصار لا يزال سارياً، سنواصل تقديم مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ونعيد التأكيد، لجميع الحكومات والشعوب الـ ١٨٨ التي شاركت في تقديم طلبنا العادل هنا وفي المنتديات الدولية والإقليمية الأخرى، على التقدير الأبدي للشعب الكوبي والحكومة الكوبية لدعمهم المتواصل.

تحتفل كوبا بالتزام كبير بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت طوال تلك السنوات، لم يتم القيام بما يكفي من أجل إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من ويلات الحرب وحماية حقها في التنمية المستدامة من دون استثناء. وينبغي حماية الأمم المتحدة من النزعة الانفرادية وأن تخضع لإصلاح عميق لإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وجعلها أقرب إلى الشعوب.

كما ذكر الرفيق فيدل كاسترو روث، القائد التاريخي للثورة الكوبية، في هذه القاعة نفسها قبل ١٥ عاما:

> ”الكل يدرك أن الدور الأساسي للأمم المتحدة في القرن الجديد الذي بدأنا نعيشه هو إنقاذ العالم من التخلف والجوع والأمراض والفقر وتدمير الموارد الطبيعية التي لا غنى عنها، وليس من الحروب وحدها. وعلى الأمم المتحدة أن تفعل ذلك فورا – قبل فوات الأوان“. (A/55/PV.4، صفحة ٢٥)

ويمكن للمجتمع الدولي الاعتماد دائما على كوبا للتصدي بصدق للظلم وعدم المساواة والتخلف والتمييز والتلاعب، وإقامة نظام دولي أكثر عدالة وإنصافا، يركز حقا على الإنسان وكرامته ورفاهيته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء في جمهورية كوبا، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد راؤول كاسترو روس، رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء في جمهورية كوبا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زوما (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس وبلده الدانمرك، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. إنه يحظى بدعم جنوب أفريقيا الكامل لرئاسته. والموضوع الذي وقع اختياره عليه ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“، مناسب من حيث التوقيت ومهم لمجابهة التحديات العالمية الراهنة التي تواجه العالم اليوم.

علاوة على ذلك، إسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، السيد سام كوتيسا ممثل جمهورية أوغندا، على الطريقة الرائعة التي مثل من خلالها أفريقيا على رأس الجمعية العامة خلال تلك الدورة.

إن الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة تمثل لحظة مهمة في تاريخ الحوكمة العالمية. ويجسد الميثاق، من خلال مبادئه وأهدافه، تطلعات الشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم. ونود أيضا الإشادة بدور الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية. وعلى أساس مبدأ المساواة في السيادة، تعد الجمعية العامة، المؤسسة والهيئة الدوليتين الأكثر تمثيلا للأمم المتحدة.

وقد ظلت الجمعية العامة على مدى سنوات محورية فيما يخص توفير الدعم للشعوب المهمشة، والمحتلة، والشعوب المستعمرة، والمحرومة، والمضطهدة في العالم. ودعمت هذه الهيئة نضال جنوب أفريقيا من أجل التحرر على المستوى الدولي، عندما أعلنت الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية.

وقد خاطب السيد أوليفر تامبو، الرئيس السابق لحركة التحريرلدينا، وهي المؤتمر الوطني الأفريقي، الجمعية العامة من هذا المنبر بالذات في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ (انظر A/31/PV.41)، وتحدث من منابر أخرى للأمم المتحدة، وكذلك في مناسبات أخرى. وأتيحت الفرصة للعديد من مواطني جنوب أفريقيا البارزين، للمشاركة في مختلف محافل الأمم المتحدة، للدفاع عن قضيتنا من أجل الحرية، فالأمم المتحدة هي صوت من لا صوت له. وتشرفت جنوب أفريقيا الحرة بإعلان يوم ١٨ تموز/يوليه يوما عالميا لنيلسون مانديلا، وبتكريم رئيسنا المؤسس والرمز العالمي، الرئيس نيلسون مانديلا. وفي إطار هذا الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، أود أن أعرب، بالنيابة عن شعب جنوب أفريقيا، عن خالص امتناننا للعالم على إسهاماته في نيلنا لحريتنا، وتخلصنا من أغلال الفصل العنصري، والعنصرية المؤسسية.

لم تبرح الجمعية العامة توفر منبرا لمن لا صوت لهم وللمضطهدين. وفي تطور تاريخي اعتمدت الجمعية العامة قرارا بالسماح برفع العلم الفلسطيني أمام مبنى مقر الأمم المتحدة (القرار ٦٩/٣٢٠). وقد اتخذ القرار بأغلبية ساحقة، بدعم العديد من البلدان سواء من الشمال المتقدم أو الجنوب النامي. ولا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن وتنمية في الشرق الأوسط بدون إيجاد حل للقضية الفلسطينية. فالحاجة ملحة للتوصل إلى حل. وإلا، إذا تأخرنا، فلن تكون هناك أرض، في العقد المقبل، تبرر الحل القائم على وجود دولتين.

وتوفر الذكرى السنوية السبعون التاريخية للأمم المتحدة فرصة للتفكر في هيكل وطريقة عمل المنظمة. والأهم، أن هذا العام يوافق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ٦٠/١) في عام ٢٠٠٥، التي ناقشت إصلاح الأمم المتحدة.

وقد تم تنفيذ عدد من القرارات الهامة بشأن الإصلاح بنجاح منذ ذلك المؤتمر. وهي تشمل ما يلي: الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان الأكثر فعالية، وإنشاء لجنة بناء السلام بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ومجلس الأمن معاً، وإصلاح وتبسيط نظام إدارة الأمم المتحدة، وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين من خلال إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمسؤولية التي يحركها عموم الأعضاء عن حماية ومساعدة السكان الذين يواجهون الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي. ونحن نرحب بذلك التقدم الملحوظ.

ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم تقريبا بشأن الالتزام الذي قطعه كذلك رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٥ بالإصلاح المبكر لمجلس الأمن. من غير المقبول وغير المبرر أن يظل أكثر من بلدين نسمة في القارة الأفريقية مستبعدين من العضوية الدائمة في مجلس الأمن، الهيكل الرئيسي لصنع القرار في الأمم المتحدة.

وقارة أقل من أفريقيا سكاناً تمثل بثلاثة بلدان في مجلس الأمن كأعضاء دائمين. هذا ليس عدلا. فلا يمكن للأمم المتحدة أن تدعي أن العالم لم يتغير منذ عام ١٩٤٥. فنحن لم نعد مستعمرات. نحن دول حرة مستقلة ذوات سيادة. ونحن نرحب بحقيقة أنه كان للضغط من أفريقيا من أجل إصلاح مجلس الأمن أثر وأنه أعطى قدرا من الزخم لعملية المفاوضات الحكومية الدولية التي تنظر في الإصلاحات. وسنواصل العمل مع الدول التقدمية في سبيل توسيع التمثيل.

وهناك مسألة مهمة أخرى ينبغي أن تولى الاهتمام وهي مسألة اختيار الأمين العام الذي تعينه الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن. من الضروري إعادة النظر في هذه العملية بغية تمكين المزيد من المشاركة المجدية من جانب الجمعية العامة في هذه العملية.

لقد حدد الرئيس جوانب حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون والمتعلقة بنوع الجنس كمجالات مهمة من

مجالات عمل الأمم المتحدة ليجري التركيز عليها في الدورة السبعين للجمعية العامة. ويتعين علينا أن نبني على العمل التمهيدي الذي اضطلع به في إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ لتعزيز الحماية في مجالات من قبيل العنصرية والتمييز ضد المرأة وتعزيز حقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي أن يكفل نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس حقوق الإنسان، إيجاد توازن بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، من جهة أخرى. وكذلك يجب النظر إلى مجلس حقوق الإنسان باعتباره آلية مستقلة ومحايدة من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وينبغي عليه تفادي مزالق سلفه، لجنة حقوق الإنسان، التي عانت من التسييس وسقطت ضحية للانقسام بين البلدان المتقدمة والنامية.

ويصادف هذا العام أيضا مضي ٥٠ عاماً على اعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويصادف عام ٢٠١٥ أيضا مضي ٦٠ عاماً على اعتماد ميثاق الحرية في جنوب أفريقيا، الذي يجسد المبادئ والقيم الأساسية المنصوص عليها في دستورنا. وستواصل جنوب أفريقيا ريادة الجهود في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمكافحة آفات العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب ولدعم العمل الرامي إلى تعزيز المساواة العالمية الحقيقية.

تُعقد هذه المناقشة العامة السبعون في سياق من تزايد القلق الدولي إزاء ازدياد التطرف المقترن بالعنف والإرهاب والأعمال الوحشية التي لا توصف، وهو ما ندينه بقوة. ونرحب بالاجتماعات التي ستعقد على هامش الجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز في مجال مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونود أن نؤكد أنه يجب على مجلس الأمن أن يأخذ في اعتباره وجهات نظر القارة الأفريقية ومنظماتها دون الإقليمية عند تصديه للنزاعات في أفريقيا في المستقبل.وتأتي الحالة الراهنة في ليبيا ومنطقة الساحل نتيجة مباشرة لتجاهل بعض أعضاء المجلس لمشورة الاتحاد الأفريقي الغنية بالمعلومات.وقد أسيء استخدام معيار المسؤولية عن الحماية لخدمة مصالح سياسية ضيقة لا علاقة لها بالجوانب الأساسية لمنع ارتكاب الفظائع الجماعية.

ومن المحزن أن أزمة اللاجئين الراهنة في أوروبا ليست سوى نتيجة مباشرة لإضفاء الطابع العسكري على الاضطرابات المدنية. ويشمل ذلك تسليح الجماعات المدنية والمعارضة على نطاق واسع في ليبيا وسورية وغيرهما من البلدان المتأثرة بالنزاعات.وهذه مشكلة متعمدة من صنع الإنسان. وإن من الأهمية بمكان أن ننظر في الأسباب الجذرية للمشكلة وليس إلى أعراضها فحسب عند مناقشتنا للتطرف المقترن بالعنف والإرهاب في أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط.ويقتضي ذلك أيضا التفكير الجاد في مبدأ تغيير النظام ودوره في إدامة النزاعات وحالات عدم الاستقرار في أنحاء مختلفة من قارتنا والعالم.

ونرحب بالتوقيع مؤخرا على اتفاق السلام بين الأطراف في جنوب السودان. ونحث الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة على دعم الشعب السوداني في عمله على إيجاد حل للتحديات التي تواجهه.ونؤكد مجددا دعمنا لشعب الصحراء الغربية، ونحث المجتمع الدولي على تأييد كفاحه من أجل تقرير المصير ونيل الحرية وحقوق الإنسان والكرامة.

ونرحب أيضا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، فضلا عن الإفراج عن الكوبيين الخمسة. ونكرر دعوتنا إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على الشعب الكوبي لمساعدته على نيل حريته الاقتصادية.

ونشيد بإسهام قداسة البابا فرانسيس في عملية تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة.ونرحب أيما ترحيب أيضا بإسهامه بوجه عام في السعي العالمي إلى تحقيق السلام والعدالة والحد من الفقر والمعاناة، على النحو البليغ الذي أعرب عنه في الجمعية العامة وعلى الصعيد العالمي.

ونثني على الأمم المتحدة للدور الرئيسي الذي ما تزال تضطلع به في حفظ السلام، ونحث على إيلاء الأولوية عند تخصيص الموارد لهذا الدور الرئيسي للأمم المتحدة، وخاصة في أفريقيا.

إن عدم توصل الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ إلى اتفاق – وهو العام الذي يصادف السنة الـ ٧٠ منذ تفجير القنابل الذرية في اليابان للمرة الأولى – نكسة كبيرة في التزامنا بتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية.وليست هناك أيد آمنة حين يتعلق الأمر بالأسلحة النووية.وستكون الآثار الإنسانية المترتبة عن أي تفجير محتمل للأسلحة النووية، سواء كان عن قصد أو دون ذلك، كارثية على البشرية.

ونرحب بالاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه بشأن البرنامج النووي الإيراني وبالاعتراف بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

لقد شهدت الدورة السبعون للجمعية العامة اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.وتمثّل الوثيقة الختامية للخطة انتصارا للعالم النامي ما دامت تؤكد على أنه ينبغي أن تستفيد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) من الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية.علاوة على ذلك، وفي حين أن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ تتسم بالعالمية في نطاقها، نظرا لأن أهداف التنمية المستدامة المعتمدة تنطبق على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، فإن هناك اعترافا واضحا أيضا بمبدأ المسؤوليات والقدرات المشتركة والمتباينة في ذات الوقت .وتتضمن الخطة أيضا هدفا محددا يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.وذلك أمر مناسب للغاية بالنظر إلى أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لمنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وبوصف جنوب أفريقيا دولة مبادرة بوضع منهاج ديربان للعمل المعزز، الذي تعقد بفضله الجولة الراهنة للمفاوضات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن لها مصلحة والتزاما خاصين بنجاح دورة الأطراف في مؤتمر باريس المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام.

ونطالب بتنفيذ الأجزاء الثلاثة من ولاية ديربان، ألا وهي سد الفجوة في الطموح خلال الفترة ما قبل عام ٢٠٢٠ عن طريق الوفاء بالالتزامات القانونية القائمة المتعهد بها من قبل البلدان المتقدمة النمو وتعزيز العمل، وإنفاذ الفترة الثانية من التزامات بروتوكول كيوتو، واعتماد اتفاق جديد للفترة بعد عام ٢٠٢٠ في باريس، على أن يشمل جميع العناصر الأساسية، بما في ذلك وسائل التنفيذ والتدابير المتعلقة بالخسائر والأضرار والاستجابة.ونسعى إلى التوصل إلى اتفاق عادل طموح وملزم قانونا في باريس وينطبق على جميع الأطراف.

وبالإضافة إلى ذلك، لن يكون بوسع جنوب أفريقيا، بصفتها رئيسة مجموعة الـ ٧٧ والصين، قبول اتفاق أجوف أو يتسم بالضعف المالي في باريس.وقدمت جنوب أفريقيا مساهمة محددة متعهدا بها وطنيا إلى أمانة مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قبل حلول الموعد النهائي المحدد في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ما يؤكد استعدادنا للمشاركة في مؤتمر باريس.

ونشاطر العالم الاحتفال بمرور ٧٠ عاما على وجود الأمم المتحدة.وإذ نحيي هذه الذكرى التاريخية، لا يزال إصلاح

مجلس الأمن وتعزيز الجمعية العامة والأجهزة الأخرى يمثلان شاغلا رئيسيا بالنسبة لنا.وينبغي أن نكون بانتهاء هذه الدورة في وضع يمكننا من اعتماد خريطة طريق واضحة وقابلة للتنفيذ في إطار زمني محدد بشأن أولويات هذه المنظمة وإصلاحها. ونحن بحاجة إلى القيام بذلك كي تظل الأمم المتحدة قوة فاعلة لأجل إحداث التغيير في العالم.

ختاما، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للعرض الذي قدمته الصين أثناء مخاطبتها للجمعية العامة، وهو عرض يجب تنفيذه في إطار الأمم المتحدة.فقد أعربت الصين بوضوح عن عزمها على تقديم دعم إلى أفريقيا، مجموعه ١٠٠ مليون دولار في صورة مساعدة عسكرية مجانية إلى الاتحاد الأفريقي خلال السنوات الخمس المقبلة لدعم إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية والقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات.ونود التأكيد على امتناننا للصين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مصر العربية.

أُصطحب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس السيسي: السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية، مرة ثانية، أن أحمل تحيات وتقدير الشعب المصري العظيم لكم. وأود أن أعرب عن تهنئتي لكم ولبلدكم الصديق على تولي رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة، وأن أعبّر عن خالص التقدير لسلفكم، وزير خارجية أوغندا الشقيقة، لجهده المتميز خلال رئاسته للدورة السابقة. كما أشيد بالدور البناء الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة، وسعيه الدؤوب لتنفيذ مبادئ ميثاقها والذي ظل دستورا للعلاقات الدولية ومرجعا لها طوال ٧٠ عاما.

لقد شهدت مصر والعالم منذ أسابيع افتتاح قناة السويس الجديدة، ذلك الإنجاز الذي ينطوي على أبعاد تمس مجالات اقتصادية كالنقل والتجارة والخدمات، وأخرى تتعلق بقدرة مصر وتصميم المصريين على العمل بإخلاص وجد والتغلب بشجاعة على الصعاب والتحديات. لكنني لا أعتزم اليوم الخوض في تفاصيل كل تلك الأبعاد التي أثق أنكم تدركونها، لكن ما أردت أن نتوقف عنده هو مغزى ما تحقق على أرض مصر. فتلك القناة الجديدة ليست هدية مصر للعالم فحسب، لكنها تمثل تجسيد الأمل وتحويله إلى واقع ووجهة جديدة من خلال العمل. ولعلكم تتفقون معي على أن الأمل، تلك القيمة المهمة هو القوة التي طالما حثت الأفراد والشعوب على السير قدما، وعلى التطلع إلى غد أفضل. وعندما يقترن الأمل بالعمل الجاد والمخلص، فإنهما يصبحان معا الضوء الذي يبدد ظلمة اليأس، تلك الظلمة التي تخيم اليوم على منطقة الشرق الأوسط. إن الأمل والعمل هما المثال الواقعي الذي تقدمه مصر إلى محيطها الواسع في أفريقيا وآسيا والبحر المتوسط، وهما اليد التي تمدها إلى منطقتها كي تساهم في التغلب على تحديات الحاضر وإضاءة الطريق نحو المستقبل.

ومن منطلق إيماننا في مصر بأن منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع يواجهان تهديدا خطيرا، وأنهما أحوج ما يكونان

اليوم إلى نموذج يفتح آفاقا رحبة أمام الشباب، تتيح له مستقبلا أفضل، وليتمكن بالعمل الجاد من المشاركة في صياغته، فإنني أعلن عزم مصر أن تطرح بالتنسيق مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وبمشاركة واسعة من شبابها، مبادرة حول الأمل والعمل من أجل غاية جديدة. وهي بالفعل اليد التي تمدها مصر كأحد أوجه مساهمتها في التغلب على قوى التطرف والأفكار التي تسعى إلى نشرها. ولكن من خلال العمل الإيجابي الذي لا يكتفي بالمقاومة فقط، على نحو ما دأبت عليه جهود مكافحة الإرهاب حتى الآن، والتي تركز على الدفاع عن الحاضر. إن علينا بالتوازي مع تلك الجهود القيّمة، أن نسعى إلى اجتذاب طاقات الشباب الخلاقة بعيدا عن المتطرفين وأفكارهم المغلوطة، وأن نتيح لهم توظيف قدراتهم من أجل بناء المستقبل الذي ستؤول إليهم ملكيته بعد سنوات قليلة.

لقد ميزنا الخالق سبحانه وتعالى – نحن البشر – بالعقل الذي كان وسيلتنا إلى التعرف عليه، كما أن قدرتنا على الاختيار باستخدام العقل هي أبلغ دليل على أن اختلافنا هو مشيئة إلهية تأبى على البشر أن يكونوا بلا إرادة. إن تلك الحقيقة الدامغة، مع بساطتها، من شأنها أن تهدم كل دعاوى المتطرفين على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم، لا سيما هؤلاء الذين يدّعون أنهم وحدهم من يملكون الحق في تفسير الإسلام، ويتناسون أن ما يروجون له ليس إلا تفسيرهم المغرض للدين، الذي لا يمكن أن يكون هو الإسلام بسماحته وعدله ورحمته، لأن إنكارهم لحق الآخرين في الاختلاف، هو إنكار لمشيئة الخالق، فهم في واقع الأمر يسعون لتحقيق أعراض دنيوية وأغراض خفية، ويستهدفون تجنيد أتباعهم والسيطرة عليهم وعزلهم عن أي مجال يتيح لهم فهم الدين الصحيح.

لا شك أن أكثر من مليار ونصف المليار مسلم يرفضون أن يخضعوا لفكر تلك القلة القليلة، التي تدعي أنها تحتكر التحدث باسمهم، بل وتسعى من خلال تطرفها وعنفها إلى إقصاء وإسكات من يعارضها، وهو ما ينبغي أن يدركه العالم. لكنني أشعر بأسى وحزن كل مسلم حول العالم عندما يواجه التمييز والأحكام المسبقة لمجرد انتمائه لهذا الدين العظيم، وهو الأمر الذي تعتبره قوى التطرف نجاحاً غير مسبوق لها، حيث أن من بين أهدافها إيجاد تلك الهوة بين المسلمين وغيرهم، والعمل على توسيعها. واسمحوا لي إذاً أن أتساءل عن عدد المسلمين الذين ينبغي أن يسقطوا ضحايا للتطرف المقيت والإرهاب البغيض، حتى يقتنع العالم أننا جميعاً، مسلمين وغير مسلمين، إنما نحارب نفس العدو ونواجه ذات الخطر؟ كم من أبناء الدول التي تعاني ويلات الإرهاب ينبغي أن تراق دماؤهم حتى يبصر المجتمع الدولي حقيقة ذلك الوباء الذي تقف مصر في طليعة الدول الإسلامية وفي خط الدفاع الأول في مواجهته، وأنه لا بديل عن التضامن بين البشر جميعاً لدحره في كل مكان؟

لقد تابعنا جميعاً كيف انحدرت ليبيا الشقيقة إلى مترلق خطير، عندما أفصحت قوى التطرف عن وجودها من خلال أفعالها التي تجافي مبادئ الإسلام وقيم الإنسانية. فلم يكن ذبح المصريين على شواطئ ليبيا إلا نتيجة للتهاون في التصدي لتمادي المتطرفين في تحدي إرادة الشعب الليبي، ورغبتهم في الاستئثار وارتهان مصير دولة وشعب بتمكينهم من السيطرة عليهما. إن حرص مصر البالغ على مستقبل ليبيا وسلامتها واستقرارها كان دافعها الأول لدعم جهود الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية. وقد كان لهذا الدعم دوره الواضح في التوصل إلى اتفاق ”الصخيرات“، الذي ينبغي أن يكون علامة فارقة كي نشهد فيما بعده توحيد جهود المجتمع الدولي ووقوفه خلف إرادة الأطراف التي وقعت على الاتفاق من أجل إعادة بناء الدولة الليبية، وتمكينها من مكافحة الإرهاب بفاعلية وتعزيز قدرتها على دحره، قبل أن يتمكن من إيجاد قاعدة تهدد جوار ليبيا وتمتد

إلى عمق أفريقيا. وفي هذا السياق، فإنني أؤكد على ضرورة الاستمرار في تهيئة الأجواء لمزيد من المشاركة بين الليبيين المؤمنين بالدولة الحديثة، بالتوازي مع مواجهة لا هوادة فيها لاستئصال الإرهاب.

كما تابعنا جميعاً كيف استغل المتطرفون تطلعات الشعب السوري المشروعة للجنوح بهذا البلد الشقيق نحو مواجهات تستهدف تحقيق أغراضهم في إقصاء غيرهم، بل امتدت هذه المواجهات حتى فيما بين الجماعات المتطرفة ذاتها طمعاً في الغنائم، حتى تكاد سورية اليوم تتمزق وتعاني خطر التقسيم، في ظل أزمة إنسانية غير مسبوقة وأطماع أطراف إقليمية مكشوفة. وإزاء ذلك الوضع المتدهور، دعت مصر القوى الوطنية السورية للاجتماع في القاهرة لصياغة تصور واضح للمرحلة الانتقالية وفق وثيقة جنيف، بما يوفر أرضية مشتركة للسوريين جميعاً لبناء سورية الديمقراطية ذات السيادة على كامل ترابها، وبما يحافظ على كيان الدولة ومؤسساتها، ويحترم تنوع مكوناتها، ويصون انتماءها القومي. إن تلك القوى الوطنية السورية مدعوة اليوم للمساهمة بكل قوة في كل جهد يبذل للتفاوض حول مخرج سياسي من الأزمة يحقق تطلعات الشعب السوري.

إن دعم مصر السياسي والعسكري لليمن الشقيق، ومشاركتها في الخطوات التي اتخذها ائتلاف الدول الداعمة للحكومة الشرعية قد جاء استجابة لطلب اليمن، وانطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه صيانة الأمن القومي العربي، أمام محاولات أطراف خارجية العبث به وبمقدراته، وفي إطار تمسّكنا بوحدة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه. وتحث مصر الأسرة الدولية على بذل الجهود اللازمة لاستئناف العملية السياسية الانتقالية وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتتابع مصر باهتمام التطورات الأخيرة التي تشهدها الساحة العراقية، ونأمل في أن تساعد الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة على إعادة اللحمة بين أبناء الشعب العراقي الشقيق، والمضي قدماً على طريق المصالحة الوطنية.

إن تفاقم أزمة اللاجئين الفارين من ويلات النزاعات المسلحة تؤكد ما سبق أن نادت به مصر بضرورة العمل نحو تسوية تلك النزاعات، والتصدي لظاهرة الإرهاب التي تشكل أحد أهم أسباب تفاقم الأزمة، وفتح قنوات للهجرة الشرعية، وتيسير عملية التنقل وربط الهجرة بالتنمية.

إن مصر تستضيف أعداداً متزايدة من اللاجئين كأشقاء يتقاسمون مع الشعب المصري ذات الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية التي تقدمها الدولة، رغم ما ينطوي عليه ذلك من أعباء اقتصادية على كاهل الدولة. وتأمل مصر في إيجاد حلول لأزمة اللاجئين سواء على المدى القصير لتدارك الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يواجهونها، أو على المدى الطويل من خلال التغلب على الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذا الصراع.

لعل ما سبق يعدّ مثالاً للتهديد القائم والمتزايد لاستغلال التنظيمات الإرهابية لأزمات سياسية لتحقيق أهدافها، كما أجد من منطلق المسؤولية التاريخية، كرئيس لمصر التي تقف في قلب تلك المواجهة، أن أحذر من خطر امتداد ذلك التهديد إلى مناطق وأزمات أخرى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية العادلة.

إن تسوية تلك القضية وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، سوف يقضي على أحد أهم عوامل عدم استقرار المنطقة وإحدى أخطر الذرائع التي يتم الاستناد إليها لتبرير أعمال التطرف والإرهاب. ولعلكم تتفقون معي على أنه لا بد من تسوية تلك القضية دون إبطاء، حتى تتفرغ كل شعوب المنطقة لبناء مستقبلها معاً، ولتحقيق الرفاهية والازدهار وإيجاد مستقبل أفضل لأجيالها.

وإن ما تشهده القدس والحرم القدسي الشريف لدليل على أن التوصل إلى السلام ما زال يواجه صعوبات وتحديات تستلزم منا جميعاً مواجهتها وإيجاد حلول حاسمة لها.

إننا في مصر ندرك ضرورة توافر عوامل أخرى، بجانب دحر التطرف والإرهاب، لتحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة. ويعدّ انتفاض الشعب المصري ومطالبته بالتغيير، تعبيرا عن الوعى بضرورة بناء الدولة العصرية بكل مكوناتها وصولا إلى تلك الأهداف. وإذ نعي أن ما حققناه ليس إلاّ خطوات على مسيرة ممتدة، فإننا عازمون على استكمالها رغم ما نواجهه من عقبات. وسوف يشهد العام الحالي إجراء الانتخابات التشريعية استكمالا لخارطة المستقبل، كي يضطلع ممثلو الشعب بمسؤولياتهم عن الرقابة والتشريع في المرحلة المقبلة، التي ستشهد بإذن الله تحقيق المزيد من تطلعات المصريين نحو الحرية، والعيش الكريم، والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، لا بد لي أن أشير إلى إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر عام ٢٠٣٠، وذلك في آذار/مارس ٢٠١٥، بالتزامن مع الحراك الدولي للتوصل إلى خطة طموحة للتنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، التي نأمل اعتمادها على نحو يأخذ في الاعتبار المسؤولية المشتركة عن مواجهة التحديات، والتفاوت في القدرات والموارد، والتباين في الإمكانيات والتنوع الثقافي. فالتنمية حق من الحقوق الأساسية، أمّا إتاحته وتيسيره، خاصة للدول النامية وأفريقيا، فهُما مسؤولية جماعية لا سيما على الدول المتقدمة النمو.

إن الرؤية التي تطرحها مصر هي امتداد لمسيرة طويلة بعمر التاريخ الإنساني ذاته. لقد أبدع المصريون خلالها واستوعبوا كل عابر على أرضهم، فكان إسهامهم الذي لا يزال حاضرا في شتى مجالات الحياة. واليوم، تتطلع مصر إلى مزيد من المشاركة في إرساء السلام والاستقرار على المستوى الدولي، من خلال ترشحها للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن عن العامين المقبلين.

إن ثقتكم بدور مصر ستكون بإذن الله في موضعها، لأن مصر تقدر المسؤولية التي تتحملها في هذا المنعطف المصيري، تحقيقا لمصالح قارتها الأفريقية ومنطقتها العربية، بل وشعوب العالم ككل، ولإعلاء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقيم السامية التي توافقت عليها الحضارة الإنسانية.

لقد شهدت ضفاف نيل مصر الخالد بناء اللبنات الأولى لتلك الحضارة الإنسانية وازدهارها، كما ظلت مصر على مدى حقب طويلة مركزا للعلوم والفنون ومنارة لغيرها من الدول والشعوب. ورغم ما مرت به مصر في مراحل أخرى من صعاب، وما عانته من كبوات، يتوق شعبها اليوم إلى أن يكتب التاريخ من جديد. وإنني لعلى يقين من أنه بعون الله وبتوفيقه للمصريين، سيكون بمقدورهم تحقيق أسمى تطلعاتهم لأنفسهم ولبلدهم، ومن أجل منطقتهم، بل ولخير العالم أجمع.

تحيا مصر، تحيا مصر، تحيا مصر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مصر العربية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الاتحاد السويسري

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة الاتحاد السويسري.

اصطحبت السيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الاتحاد السويسري، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الاتحاد السويسري، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة سوماروغا (تكلمت بالفرنسية): على أنقاض عالم دمرته الحرب العالمية الثانية، قررت ٥١ من البلدان تزويد البشرية بمنتدى للإعراب عن آرائها من جديد، واجتمعت لإعلان القيم المنصوص عليها في الميثاق: الكرامة، وحقوق الإنسان، والمساواة، والعدالة، والتسامح، والسلام.

من المناسب أن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا التي حققت الكثير جدا. وسيكون من الصعب أن نتخيل عالما من دون الأمم المتحدة. فقد ساهمت في الحد من الفقر في عدد كبير من البلدان، وحققت هدفها الرئيسي وهو: ألاّ يعيش جيلنا، وهو أول جيل، حربا عالمية. ومع ذلك، إذا أردنا أن نجري تقييما نزيها، فنحن بحاجة أيضا إلى أن نكون انتقاديين.

اليوم، هناك قرابة ١٢٠ ٠٠٠ جندي ناشطين حاليا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا يعني أن الأزمات والحروب التي تعصف بالعالم لا تزال كثيرة جدا. واليوم، لدينا ٦٠ مليون نازح في جميع أنحاء العالم، وهم أكثر من أي وقت منذ تأسيس الأمم المتحدة. ولا يقتصر الأمر على أننا لم نحرز تقدما كافيا في معالجة مشاكل معينة، بل أوجدنا بأنفسنا مشاكل جديدة، مثل الاحترار العالمي.

وعلى الرغم من أننا قد لا نرغب في الاعتراف بذلك، يجب أن نعترف بأن سلوكنا لا يزال يتسم بتناقضات كبيرة. وأود أن أعطي مثالين على ذلك. أولا، ثمة بلدان عديدة لا تزال تعيش في حالة من الفقر المدقع، بينما تمتلك ثروة من الموارد الطبيعية؛ ثانيا، نشعر بالقلق إزاء تحركات الهجرة الجماعية، لكننا بسبب الاحترار العالمي، نحرم شعوبا بأكملها من الظروف الأساسية التي يحتاجونها من أجل البقاء حيث هم موجودون.

فلنسأل أنفسنا لماذا هناك عدد كبير من الشباب المتعلمين يرغبون في مغادرة بلدانهم؟ هذا لا يتعلق بالبلدان النامية فحسب، ولكن أيضا بعدد كبير من الدول الأوروبية كذلك. ويجب أن نعترف بأننا لم ننجح حتى الآن في تحقيق أي شيء قريب من التوزيع العالمي العادل للثروة، كما أننا لم ننجح في إرساء سيادة القانون كمعيار لنا. فالفساد ما زال متوطنا.

وعلينا أن نعترف بأننا لَمّا ننجح بعد في الجمع بين النمو وحماية بيئتنا. وعلاوة على ذلك، تُعيق المصالح الوطنية في أغلب الأحيان صياغة استجابات مشترَكة. وتحضرني هنا تحديدا أزمة اللاجئين في الشرق الأوسط وفي أوروبا. ففي مواجهة تلك التدفقات الكبرى من المهاجرين، فإن الحلول لا يمكن إلاّ أن تكون مشترَكة. وإذا بقي كلٌّ منّا يسعى إلى مصالحه الذاتية، فإننا جميعاً سنخسر في النهاية – فالمهاجرون سيخسرون، والتضامن بين الدول سيتعثر. وإذا لم نوفر الحماية للكرامة الإنسانية، فإننا نسيء إلى أنفسنا لأنَّ حيانة المرء لقيَمه هي خيانة لنفسه. لذا، فإنني أقول مجدداً أنَّ أزمات اللاجئين تقتضي استجابات تستند إلى التضامن.

فلا يمكن للمرء أن يطلب من تركيا أو الأردن أو لبنان استقبال جميع اللاجئين الهاربين من الحرب الأهلية في سورية. فهذه البلدان قد قامت فعلياً بالكثير من العمل المثير للإعجاب، والذي لم يحظَ حتى الآن سوى بالقليل من التقدير. وفي المقابل، لا يمكنِ مطالبة بضعة بلدان أوروبية باستقبال جميع اللاجئين. وسيُحكَم علينا جميعاً بحسب استجابتنا لهذا التحدي الإنساني العصيب.

لكننا ما فتئنا نواجه تناقضاً آخر. فإذا كانت البلدان تبحث عن استجابات لظواهر واسعة النطاق كتحركات الهجرة الحالية بأسلوب انفرادي، دون تنسيق، فإنَّ كل شيء

سيتوقف تماماً. وبنو البشر ليسوا خالين من التناقضات، ولا يوجد بيننا من هو خال منها. وإلى حدٍّ ما على الأقل، هذا جزء من الطبيعة البشرية. ولكن حين يتعلق الأمر بإجراءات الحكومات والدول ومجموعات الدول، فعلينا أن نجتهد لتقليص تلك التناقضات إلى الحدِّ الأدنى. وكما نعلم جميعاً، فإنَّ العمل الجماعي حيوي لكي نتصدى للفقر وتحديات الهجرة والنزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة وتغير المناخ.

إنَّ الأمم المتحدة ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وما نطلبه هو أمم متحدة قوية من أجل عالم أفضل. وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين علينا التركيز على ثلاث أولويات. والخطة الطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدناها للتوّ خطوة هائلة إلى الأمام. وعلينا مواصلة منح هذا الزخم بالتوصل إلى اتفاق طَموح في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في باريس.

وفي ما يتعلق بركيزة السلام والأمن، فإنه يتيح لنا فرصة لكي نعزِّز الأمم المتحدة، ولا سيما على صعيد حماية السكان المدنيين. وسويسرا مقتنعة بأنه لا يمكن للمرء أن يحلَّ نزاعاً ما عبْر نهج عسكري صِرف. وعلى الأمم المتحدة أن تجعل جميع أعمالها مرتكِزة على استراتيجية سياسية هادفة إلى إيجاد حل دائم للنزاع. وقد تجلت هذه الحقيقة البديهية أثناء عمليات السلام والحوار المختلفة التي أجريت في جنيف بشأن سورية وليبيا وإيران واليمن.

وعلى صعيد استعراض قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ستواصل سويسرا جهدها لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. ويجب أن نمنح المرأة أيضاً مزيداً من المسؤولية حين يتعلق الأمر بمسائل متصلة بالأمن. فمشاركتها تُسهم في استمرارية اتفاقات السلام من خلال توسيع جدول أعمال المفاوضات وتحسين التزام السكان بتلك الاتفاقات.

إنَّ الأمم المتحدة ستستعرض استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب في صيف عام ٢٠١٦. وتنفيذ هذه الاستراتيجية أولوية لدى سويسرا، وبخاصة الأجزاء المتعلقة بمنع الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

أخيراً، فإنَّ سويسرا مقتنعة أيضاً بأنَّ قوة الأمم المتحدة تعني قدرتها على اتخاذ إجراءات وقرارات حين يكون السلم والأمن الدوليان مهدَّدين. وفي هذا الصدد، نؤكد دعوتنا الطويلة الأمد إلى عدم عرقلة أعضاء مجلس الأمن لأيِّ قرار يهدف إلى منع أو إنهاء جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، أوالتصويت ضده.

إنَّ حقوق الإنسان هي الركيزة الثالثة للأمم المتحدة. وسويسرا هنا فخورة بخوض الانتخابات للانضمام إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان لفترة السنوات ٢٠١٦- ٢٠١٨. وأولويات سويسرا بشأن حقوق الإنسان هي إلغاء عقوبة الإعدام وتنفيذ حظر التعذيب وتعزيز حقوق النساء والأطفال وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ومن الضروري أيضاً تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وتود سويسرا هنا أن تستذكر الدور الهامّ الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي ما يتعلق بمنظومة العمل الإنساني، فمن الواضح أنها قد بلغت حدودها القصوى نتيجة العدد المتزايد من الأزمات واستمرارها لفترات أطول وتعقيدها المتعاظم. فحتى الآن هذا العام، هناك ٨٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية فورية. وهذا عدد غير مسبوق. وستتيح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، المقرر عقدها في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦، لنا فرصة لتحسين كفاءة منظومة العمل الإنساني بغية تمكينها من تلبية احتياجات الضحايا بشكل أفضل وأكثر فعالية.

وفي كانون الأول/ديسمبر، ستستضيف جنيف المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وسيكون

ذلك فرصة هامة لإحراز تقدم نحو إيجاد إطار مؤسسي، نناقش فيه كيف يمكننا تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

فلْنواصل العمل معاً لبناء أمم متحدة حديثة وفعَّالة من خلال إصلاح إدارتها. وفي هذا السياق، فإن لجنيف دورا أساسيا تؤديه بصفتها أحد المراكز الرئيسية لإدارة الشؤون العالمية. ويمكن للأمم المتحدة أن تُعوِّل على الدعم الكامل لبلدي، سويسرا، لتعزيزها خلال السنوات الـ ٧٠ المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الاتحاد السويسري على البيان الذي ألقته للتوّ.

اصطُحِبت السيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطُحِب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتقدم إلى السيد ماغتر ليكتوفت بأحر التهاني على انتخابه لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين. يتولى هذا المنصب في لحظة تاريخية إذ اعتمدت الأمم المتحدة لتوها خطة طموحة لمستقبل البشرية. إن المهمة الماثلة أمامنا تحتاج إلى تعاون الجميع ويمكنه التعويل على تعاوننا ودعمنا خلال فترة رئاسته.

وأود أن أثني على السيد سام كوتيسا، ابن أفريقيا البار، على الدينامية التي أدار بها هذه الهيئة خلال العام المنقضي. نحن نقدر قيادته بشكل خاص في تعزيز حوار شامل والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا الحساسة أثناء توليه منصبه.

إن موضوع هذه الدورة – ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“ – يكمل باقتدار مداولات اجتماع مؤتمر القمة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونتوقع من الأمم المتحدة الاستفادة من سبعة عقود طويلة من الخبرة لتفسح المجال أمام مولد حقبة جديدة من السلام والمساواة والعدالة، عهد جديد يعترف بوحدة مصيرنا المشترك ويعززها من خلال تجديد التعاون والتضامن الدوليين. ويرحب الاتحاد الأفريقي بالأولويات التي اقترحها الرئيس، إذ تواكب خطتنا الإنمائية، برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣، الذي يقر بالصلات الجوهرية التي لا تنفصم بين السلام والأمن والتنمية والإعمال الكامل لحقوق الإنسان.

ويقر القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بأنه مع أن السلام والأمن ضروريان لتقدمنا، فإن النزاع عائق رئيسي أمام النهوض الاجتماعي – الاقتصادي والتكامل في القارة. وبالتالي، فإن الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يعين السلام والأمن الدوليين، بوصفهما من الأركان الأساسية الستة بالنسبة لأفريقيا، وعلى رأس الأولويات بالنسبة لنا.

إن شيوع السلام لا يفضي فحسب إلى ظروف مواتية للتنمية، بل يضمن تكريس أقصى قدر ممكن من الموارد لبرامج التنمية ومشاريعها. ونرحب بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ونشجعه، لا سيما من خلال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد، للنهوض بالسلام والأمن في أفريقيا.

اعتمد قادة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير، برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣ بوصفه خطة القارة للتعجيل بتعميق التكامل الاقتصادي في بلداننا ومناطقنا. ويتمثل هدفها الرئيسي في تحسين رفاه مواطني القارة من خلال النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن. واتفقنا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في بريتوريا، جنوب أفريقيا، في حزيران/يونيه من هذا العام على خطة التنمية العشرية لبرنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣.

وخلال هذه السنوات العشر الأولى، ستشمل البرامج الرئيسية إنشاء منطقة التجارة الحرة في القارة، ومركز لمكافحة الأمراض، جامعة أفريقية للعلوم والتكنولوجيا من أجل تطوير المهارات لإضافة القيمة وإثراء الموارد المعدنية الهائلة للقارة، سوق وحيد للطيران، وقطار فائق السرعة، وإنشاء شبكة إلكترونية لعموم أفريقيا.

ويدعو النجاح في تنفيذ برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣ لا إلى مجرد التزام أصحاب المصلحة في أفريقيا بل وإلى دعم الشركاء خارج حدود قارتنا وإشراكهم. إن أفريقيا لا تبحث عن الصدقات. بل تبحث عن شركاء في التنمية المكثفة للهياكل الأساسية، وفي إنشاء واستغلال سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة من الموارد الطبيعية التي وهبها لها الله، وفي تحسين نوعية حياة المواطنين في القارة. سيستفيد العالم كله أكثر من قارة أفريقيا المتمكنة اقتصاديا، أكثر من استفادته من قارة عاجزة جراء الحرمان والإفراط في الاعتماد على الآخرين.

إن التكيف مع التغيير هو العنصر الأكثر أهمية لحيوية وفعالية أي منظمة، بما في ذلك الأمم المتحدة. ومع أن العالم قد تغير بشكل جذري منذ عام ١٩٤٥، فإن الأمم المتحدة، وفي الواقع هيكل الحوكمة العالمي، لا تزال غارقة في عصر مضى منذ زمن طويل. هذا التسلسل الهرمي العتيق فيما بين الأمم يهدد بتقويض الثقة والدعم الذي تحظى الأمم المتحدة بهما فيما بين الأغلبية من أعضائها، لكنهم محرومون. ونشعر بخيبة الأمل لأننا فقدنا فرصة هذه الذكرى السنوية لمعالجة هذه المسألة الملحة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن بطريقة تفي بالمتطلبات العادلة وتوقعات الأغلبية بيننا.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا القوي للموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن الوارد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. وأدعو جميع الأصدقاء المخلصين لأفريقيا والذين يقدرون العدل والإنصاف والديمقراطية لدعم مقترحات أفريقيا العادلة والمعقولة.

كما ندعو بنفس القدر إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة، الهيئة التمثيلية والديمقراطية العالمية الوحيدة للأمم المتحدة حتى يتسنى لها أن تضطلع بالمسؤوليات المناطة بها بموجب الميثاق. وبالتالي، نؤيد تأييدا كاملا الدعوة للشمولية والشفافية في اختيار الأمين العام للمنظمة عن طريق كفالة اضطلاع الجمعية العامة بدور أكثر أهمية في تلك العملية. ففي نهاية الأمر، الأمين العام في خدمة جميع الدول الأعضاء، وليس فقط في خدمة قلة من النخبة أصحاب الامتيازات.

إن احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها واجب على جميع الدول مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ولم ينتحل الميثاق في أي من مواده الحق للبعض في الحكم على الآخرين بشأن أداء ذلك الالتزام العالمي. وفي هذا الصدد، فإننا نرفض تسييس تلك المسألة المهمة والكيل بمكيالين للتضحية بمن يجرؤ على التفكير والتصرف بشكل مستقل عن من نصبوا أنفسهم ولاة عصرنا. ونرفض كذلك محاولات فرض حقوق جديدة منافية لقيمنا وأعرافنا وتقاليدنا ومعتقداتنا. نحن لسنا مثليون جنسياً. التعاون واحترام كل منا للآخر هو ما يعزز قضية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وليس المواجهة والذم والكيل بمكيالين.

إن تقرير المصير والاستقلال حقوق أصيلة وأساسية ينبغي أن تتمتع بها الشعوب كافة في كل مكان، من دون تمييز.

ويقلقنا بشدة استمرار حرمان الشعب الصحراوي من ذلك الحق الأساسي. ونحث الأمم المتحدة على سرعة الانتهاء مما يجب عمله بشأن إنهاء استعمار الصحراء الغربية.

وفي الشرق الأوسط، تستمر معاناة الشعب الفلسطيني بلا هوادة. وماذا يقول السيد أوباما عن ذلك؟ وإننا نكرر دعمنا الثابت لقضية الشعب الفلسطيني العادلة. هل تتفقون معي، يا سيد الولايات المتحدة الأمريكية؟ ونحن نؤكد أيضاً أن السلام الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المفاوضات لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ونشعر بالقلق لتزايد التوترات في تلك المنطقة، ونحث الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها ووضع حد لذلك النزاع العبثي.

إن النهوض بالمساواة بين الجنسين أمر أساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. والاتحاد الأفريقي حدد ٢٠١٥ سنة تمكين المرأة والتنمية من أجل تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ بغية تعبئة أعمالنا الفردية والجماعية حول تلك المسألة الأساسية. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أساسيان لتحقيق التنمية البشرية والتقدم والقضاء على آفة الفقر والحرمان. وعلينا أن نواصل البناء على الإنجازات التي تحققت منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥.

إن القائمة المتزايدة من الظواهر التي لا تحترم، ولا تعرف، حدوداً تحتم علينا تعبئة كل آليات التعاون للتغلب عليها بشكل فعال. فالإرهاب والتطرف العنيف والأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا وأنفلونزا الطيور وإيبولا، لا يمكن التغلب عليها بصورة منفردة. والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة هي المكان والآلية لذلك التعاون الذي لا غنى عنه والضروري.

منذ بضعة أشهر وحتى الآن، تطالعنا مشاهد مفجعة ومروعة للاجئين يائسين يسعون للدخول إلى أوروبا بحثاً عن الأمان والمأوى من ويلات النزاع في أوطانهم. وقرأنا أيضاً عن المآسي والخسائر في الأرواح في مياه البحر الأبيض المتوسط. وغالبية المتضررين من سورية أو من بلدان أخرى دمرها النزاع وعدم الاستقرار، نتيجة لسياسات زعزعة للاستقرار التي تنتهجها قوى خارجية، في جانب كبير منه.

وهذا الوضع المأساوي كان يمكن تجنبه من خلال احترام استقلال البلدان الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. في حالة ليبيا، نشهد نتائج إساءة استخدام سلطات مجلس الأمن وتجاهل رأي المنظمات الإقليمية، وفي هذه الحالة الاتحاد الأفريقي، التي يفترض أن تكون شريكة للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين.

إن بلدي، زيمبابوي، ملتزم بأمم متحدة منصفة وعادلة وفعالة تعتمد تعددية الأطراف والشمولية والشفافية عوضاً عن الأحادية والإقصاء والصفقات التي تعقد خلف الكواليس. وميثاق الأمم المتحدة مبني على أساس المساواة في السيادة واستقلال أعضائها، دون تمييز بسبب المساحة الجغرافية أو القوة الاقتصادية أو أي مسوغات أو إمكانيات أخرى. وارتباطنا عميق بهذه المبادئ، وندعو الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة إلى أن يلتزموا بالمثل. والأمم المتحدة قد أنشئت من أجل ”إنماء العلاقات الودية بين الأمم“، من بين أغراض أخرى. وزيمبابوي ترغب في إنماء العلاقات الودية مع الدول الأخرى وتلتزم بذلك، إلا أنها لا يمكن أن تتسامح مع التدخل في شؤونها الداخلية.

إننا ندعو البلدان الأخرى التي ربما تكون لدينا معها خلافات أياً كانت طبيعتها – بما في ذلك الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي – إلى تجنب التهديدات والضغوط والإجراءات العقابية لصالح المصالحة والصداقة والحوار.

وبالتالي، فإنني أندد بأقوى العبارات بالجزاءات غير المشروعة التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على بلدي، وندعو إلى رفعها فوراً ودون شروط. ونحن لا نعرف ما الخطأ الذي ارتكبناه في حق الولايات المتحدة. وأرجو أن تتركنا أحراراً ومستقلين نؤدي مهمتنا لبلدنا. ومرة أخرى، أسجل أن بلادي راغبة في العيش في وئام مع جميع البلدان كبيرها وصغيرها. لدينا في زيمبابوي الآن سلام. نحن لا نريد حرباً. لا نريد تدخلاً. لا نريد أن نسمع عن تغيير النظام البتة.

إن الذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا قد تميزت باعتماد خطة بعيدة الأثر يمكنها تحويل عالمنا في كل الجوانب جذرياً. ولا تساورنا أية أوهام بشأن التحديات التي تنتظرنا، ولكنها لا تثبط همتنا. فالبشرية، عبر العصور، أبدت مثابرة كبيرة في التغلب على الجمود ومقاومة التغيير. والآن، جاء دورنا لكي نضع بصمتنا الإيجابية على تاريخ التنمية البشرية والتفاعل. والأجيال القادمة لا تتوقع منا أقل من ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كريستينا فرنانديث، رئيسة جمهورية الأرجنتين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية الأرجنتين.

اصطحبت السيدة كريستينا فرنانديث، رئيسة جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كريستينا فرنانديث، رئيسة جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة فرنانديث (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أرحّب بحدث هام جدا جرى هنا قبل بضعة أيام – في ١٠ أيلول/سبتمبر – عندما قررت الجمعية العامة بأغلبية ١٣٦ صوتا مؤيدا أن توافق على المبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية (القرار ٣١٩/٦٩). فكان ذلك بمثابة انتصار كبير جدا. لقد وُضعت مبادئ جديدة – كتبتُها هنا حتى لا أنسى أيّا منها – ينبغي لها أن توجهنا إزاء كيفية معالجتنا للمسائل وحلها عندما يقرر بلد ما إعادة التفاوض حول ديونه الخارجية. وهي تشمل سيادة البلد في تحديد سياساته الاقتصادية الكلية بنفسه، وكيفية إعادة هيكلة ديونه وحسن النية والشفافية والنزاهة والمساواة في المعاملة حتى لا يجري التمييز بين مختلف الدائنين، وحتى يُعامَل الجميع بالطريقة نفسها. وهي تشمل أيضا الحصانة السيادية من الولاية القضائية والتنفيذ، فضلا عن الشرعية والاستدامة.

ولربما تكون هذه الأخيرة واحدة من أهم المبادئ، لأنها تشير إلى إعادة سداد الديون والوفاء بها – ولكن ليس على حساب تجويع الشعب وتفقيره، وإنما من خلال مشروع سياسي واقتصادي، ومن خلال المتغيرات في الاقتصاد الكلي التي ينبغي أن تجعل تنمية المجتمع ونموه أمرا مستداما. وأخيرا، يأتي ما قد يكون المبدأ الأهم الذي نفتقر إليه اليوم على صعيد تنظيم الديون السيادية. إنه مبدأ منطقي ينطبق على جميع النظم القانونية المحلية تقريبا في أنحاء العالم قاطبة. فعندما تعلن شركة ما إفلاسها وتصبح عاجزة عن سداد ديونها في أي بلد، بما في ذلك هذا البلد، الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يُسمح فيها للبلديات أيضا بأن تعلن إفلاسها، كيف يتم التوصل إلى توافق في الآراء؟ من خلال أغلبية مؤهلة. عندما تتوصل نسبة ٦٦ في المائة من الدائنين هنا في الولايات المتحدة، وأيضا في

بلدي جمهورية الأرجنتين، إلى اتفاق مع المدين يتعلق بالجداول الزمنية وكيفية السداد، حينئذ يصبح الاتفاق قانونا يلزم الدائنين الآخرين. دعوني أكرر، عندما يوافق ٦٦ في المائة. وهذا المبدأ يكرس أيضا الفكرة القائلة إنه عندما تقرر الأغلبية شكلا من أشكال السداد، ينبغي للجميع القبول به.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أريثاغا (إكوادور).

وهذا الاتفاق – هذه المبادئ والاتفاقيات – تم إبرامه هنا، وقررنا تقديمه إلى برلماننا لكي يصبح أداة من أدوات النظام العام التي تنظم الممارسات المحلية في بلدنا. إن جذوره تمتد إلى تخلّف الأرجنتين عن السداد في عام ٢٠٠٠، وهو أكبر تخلّف عن السداد السيادي في التاريخ. في ذلك الحين، كان العالم ينمو بمعدلات أكثر من جيدة. ومع ذلك، أعلنت الأرجنتين إفلاسها نتيجة الديون التي استحقت عليها قبل ذلك بوقت طويل. وفي الواقع، وتوخيا لمزيد من الدقة، كانت الديون قد بدأت تتراكم بشكل كبير في عام ١٩٧٦، عندما حدث انقلاب وأطيح بالنظام الدستوري في البلد، وأخذت الديون تزداد في التسعينات من القرن الماضي مع نظام قابلية التحويل، حيث جعلونا نعتقد نحن الأرجنتينيين أن البيزو الأرجنتيني كان يساوي دولارا واحدا. وبلغت الديون الذروة عندما تخلّفنا عن السداد في عام ٢٠٠١ وأعلنا الإفلاس المؤسسي: حيث تشكّلت خمس حكومات مختلفة في مجرد أسبوع واحد.

ومع ذلك، تمكنت الأرجنتين من إعادة بناء اقتصادها ومجتمعها عندما سيطرت السياسة مرة أخرى على الاقتصاد اعتبارا من ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٣. حينئذ، تقرر استدعاء الدائنين لإطلاعهم على أول عرض لإعادة هيكلة الديون في عام ٢٠٠٥، ومرة أخرى في عام ٢٠١٠ تحت رئاستي. إعادة الهيكلة الأولى كانت خلال فترة رئاسة نيستور كارلوس كيرشنر، الذي قال في خطابه الأول أمام الجمعية العامة (انظر A/58/PV.11) إن الأموات لا يسددون ديونهم، وإنه من الضروري للدائنين السماح للأرجنتين بأن تنمو لكي تتمكن من السداد. لم يكن ذلك تحذيرا من جانبه، ولا تنبؤا بالمستقبل. لقد طبّق ببساطة المنطق الاقتصادي: من المستحيل تسديد الديون في غياب النمو الاقتصادي في البلد المدين. وهكذا بدأت الأرجنتين عمليتها المنيعة للتخلص من الدين.

ولكن الأمر كان يتعلق بما حدث في عام ٢٠٠٥، عندما تقرر سداد كامل الديون لصندوق النقد الدولي، الذي كان يفرض سياسات الاقتصاد الكلي على بلدنا. حينئذ، بدأت الأرجنتين تنمو، وربطت نفسها، كمحرك آخر، بمحرك قطار البلدان الناشئة الذي كان يدعم نمو الاقتصاد الدولي بشكل مستدام. ودعونا لا ننسى أن أكبر نمو تحقق كان بقيادة البلدان الناشئة، وفي طليعتها أساسا عمالقة آسيا.

وخلال خطابي الأول أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بصفتي رئيسة لجمهورية الأرجنتين (انظر A/63/PV.5)، ذكرت كيف أن محرك القطار الذي كان يقود العالم نحو تحقيق النمو المطرد أضيف إليه محرك آخر.

ومثل تلك القطارات القديمة ذات القاطرتين المتحرّكتين، لهذا الآن قوّتان دافعتان أيضاً هما: الصين وبقية البلدان الناشئة، تدفعان نحو النموّ بمعدلات كانت قد بلغت فعلاً في حالة الصين نموًّاً في الناتج الإجمالي المحلي نسبته ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧.

ثمَّ في عام ٢٠٠٨، مع سقوط مؤسسة ”ليمان برذرز“ في ”وول ستريت“، نشأت أزمة اقتصادية ما برحنا نكابدها، مع عدة اختلافات. ومع أنها بدأت هنا في قلب التمويل الدولي، فقد كانت هناك في الحقيقة علامات أزمة، هي أزمة الرهن العقاري لعام ٢٠٠٧، التي انفجرت في عام ٢٠٠٨ في نهاية المطاف. وسجّل عام ٢٠٠٩ الانهيار الاقتصادي العالمي، إلاّ في البلدان الآسيوية. وحتى في أمريكا اللاتينية، شهدنا نمواً سلبياً في تلك السنة. وفي عام ٢٠١٠، امتدت الأزمة إلى

منطقة اليورو، ومن ثمَّ، توجَّهت الجهود ”إلى إنقاذ“ البلدان التي عليها ديون. ونحن جميعاً نعلم أنَّ ذلك كان لطافة من حيث التعبير؛ فالبنوك هي التي أرادت تلك الجهود إنقاذها في الحقيقة. إذ تمَّ تحويل بلايين الدولارات إلى المؤسسات المصرفية. وما فتئتُ أذكر مناقشةً جرت في لندن لدى مجموعة العشرين. وقد كان موقفنا أنه في غاية الضرورة أيضاً وجود تنظيم، يجعل مدَّ الموارد، التي يجري ضخُّها في القطاع المالي، يتدفَّق مجدداً في الاقتصاد الحقيقي، ويدخل دورة إنتاج السلع والخدمات ويجعل عجلات النمو تدور من جديد، علماً بأنه كان من الضروري إنقاذ البنوك لدرء ركود من النوع الذي عُرِف في ثلاثينات القرن الماضي.

لكنَّ شيئاً من ذلك لم يحدث. وخلافاً لهذا في الحقيقة، كانت سياسات التعديل قيد التفكير مقابل الإنقاذ. وسياسة التعديل المفروضة على منطقة اليورو أدَّت إلى ركود في تلك المنطقة وهبوط في العمالة إلى معدلات متدنية غير مسبوقة: ٥٠ في المائة من الشباب في إيطاليا بلا عمل، مع بطالة بمعدَّل عَشري في إسبانيا أيضاً.

هكذا آلت بنا الأمور إلى عامَي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، مع انخفاض حادٍّ في الطلب العالمي. والآن نرى قطار تلك الأزمة، قاطرات مؤسسة ”ليمان برذرز“ المتحركة، التي غادرت من هنا، قبل ”وول ستريت“، وتوقفت في أووبا، تحاول أن تنتقل إلى الاقتصادات الناشئة، ونحن مَن دَعَمْنا النموَّ الاقتصادي لفترة طويلة جداً. وكانت الأرجنتين ولا تزال جزءاً من ذلك النمو. وفي هذه السنة، على الرغم من الصعوبات ومضايقات الصناديق الانتهازية، التي لا تجمع ولا تسمح بجمع نسبة ٩٢،٧ في المائة، التي وافقت على إعادة الهيكلة مرتين للديون، وذلك بتواطؤ البعض في السلطة القضائية لهذا البلد، فإنها تطلب أن ندفع ٧ في المائة من ٢٠ بليون دولار للدائنين، علماً بأنَّ إعادة الهيكلة المقبولة ونسبتها ٩٢ في المائة قد بلغت ٤٠ بليون دولار.

فما المنطق الرأسمالي وراء ذلك؟ وما النموذج الحسابي له؟ وما المدة التي سنستغرقها في إعادة هيكلة نسبة الـ ٩٣ في المائة، إذا لبَّينا متطلبات هؤلاء المموِّلين الجشعين، الذين لا يشكِّلون سوى ٧ في المائة من الدائنين، ودفعْنا لهم نصف ما دفعناه لِـ ٩٢ في المائة من الدائنين؟ إنَّ أيَّ قاضٍ منطقي سيقول إنَّ ذلك لم يكن سليماً. فلا يجوز للمرء أن يدفع لِـ ٧ في المائة من الدائنين نصف ما يدفعه لما نسبته ٩٢ في المائة من الدائنين الآخرين، ولا سيما حين يكون بعض الـ ٧ في المائة قد اشتروا الكثير من هذه السندات بعد أن عجزت الأرجنتين فعلياً عن تسديد ديونها الخارجية.

ولهذا السبب، فإنَّ إقرار المبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية – والتي توجد لها فعلياً بعض السوابق من خلال قوانين مكافحة الانتهازية، مثل القوانين في مملكة بلجيكا – يشكِّل مساعدة ليس للأرجنتين، التي أودعت للدائنين ١٠٠ في المائة من ديونها، بل لبقية العالم. وهي المحاولة الجدية الأولى لإدخال الإنصاف والتنظيم إلى القطاعات المالية ومشتقاتها، التي بقيت خارج نطاق الإشراف والتدخل منذ اللحظة التي أصبحت فيها المصارف التجارية مصارف استثمارية.

لذا نقول إنَّ ما اتُّفِق عليه في ١٠ أيلول/سبتمبر كان خطوة تقدمية هامة ورئيسية، يجب أن تكون منسجمة أيضاً مع حقيقة أنَّ العالم ليس في حالة جيدة أبداً. وهذا لا يخفى على أحد. ويمكننا أن نتكلم عن أزمة اللاجئين الناجمة عن جشع أصحاب الأموال في البلدان التي لا تنجح في دعم شعوبها التي تضطر للهجرة إلى أوروبا في زوارق أو قوارب من أفريقيا، أو عن اللاجئين المضطرين للهروب من أوطانهم بسبب أمراء الحرب.

وأود أن أكلِّم الجمعية أيضاً عن عملية غير مسبوقة من التركيز الاقتصادي الذي لم يُسمَع به في العالم. وبحسب آخر

تقرير أصدره صندوق النقد الدولي، فإنَّ ١ في المائة من سكان العالم حالياً يستأثرون بِـ ٥٠ في المائة من الثروة. وهنا، في هذا البلد بالذات، الذي استضاف الحلُم الأمريكي ذات يوم، حلم الطبقات الأمريكية الوسطى، والذي شجع وما برح يشجع الكثيرين جداً من أبناء أمريكا اللاتينية على المجيء إلى هنا، يستأثر ١ في المائة بأكثر من ٣٠ في المائة من الثروة الإجمالية. فإلى متى يمكن أن يستمر مثل هذا المجتمع أو العالم، حين يكون توزيع الدخل بهذا القدر من الظلم، مع جميع عواقب ذلك الظلم؟

وبالأمس، في اجتماع الرئيس شي جينبينغ بشأن المساواة بين الجنسين، فكّرنا مليّاً كيف يمكن مناقشة تمكين الجنسانية في عالَم تتوزَّع فيه الموارد بهذا القدر الكبير من عدم المساواة؛ وكم يمكننا أن نجد من المساواة بين الجنسين في عالم يطرد الناس من أوطانهم لأنهم أصبحوا غير قادرين على العيش فيه، وممنوعين من الدخول إلى بلدان أخرى؟ إنَّ هذا يرغمنا على معالجة مشكلة الأسواق المالية، وضرورة ضخِّ الموارد في الاقتصاد الحقيقي، بحيث يمكن استئناف العمالة والإنتاج بصفتهما المحرِّكين الرئيسيين لرفاه المجتمعات.

ولا يسعني إلاَّ أن أرحب بحقيقة أنه تمَّ التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل النووية، سيُسهم في تهدئة الحالة وتوفير المزيد من الطمأنينة والأمن لعالم غارق في النزاعات وإثارة الحروب، وأن أحيِّي الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية إيران الإسلامية، الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا. وقد علِمنا بتلك المفاوضات. وكانت لدينا آمال بأنَّ هذا الاتفاق سيبصر النور في نهاية المطاف. وسيتساءل الأعضاء كيف عرفنا ذلك. الإجابة يسيرة، فقد زارنا في الأرجنتين في عام ٢٠١٠ غاري سامور، المستشار الأعلى للبيت الأبيض بشأن المسائل النووية حينئذ. وقد جاء لزيارة الأرجنتين في مهمة لها غاية واحدة. ففي عام ١٩٨٧، وفي ظلّ أول إدارة ديمقراطية، وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قدمت الأرجنتين الوقود النووي للمفاعل المعروف باسم ”طهران“. وأوضح غاري سيمور لوزير الخارجية، السيد هيكتور تيمرمان، أن المفاوضات جارية بشأن اتفاق تُوقف جمهورية إيران الإسلامية بموجبه أنشطتها لتخصيب اليورانيوم أو تفعل ذلك بمدى أقل، إلا أن إيران ادعت أنها تحتاج إلى التخصيب لمفاعل طهران النووي وأن ذلك يعيق المفاوضات. ثم طلبوا منا توفير الوقود النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ولم يكن الرئيس روحاني قد تولى منصبه بعد. والمفاوضات بدأت في عهد الرئيس أحمدي نجاد.

أتذكر أن وزير الخارجية جاء لمقابلتي، وقدم لي الاقتراح الذي أحضره غاري سيمور. وكان قد أبلغ مبعوث البيت الأبيض بالفعل أنه سيكون من الصعب للغاية تلبية طلبه نظراً للعلاقة بين الأرجنتين وجمهورية إيران الإسلامية بسبب الهجوم الإرهابي على مقر الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة الذي وقع في عام ١٩٩٤ وقرار القاضي في حالة توجيه اتهامات ضد خمسة من المواطنين الإيرانيين واستدعائهم للمثول أمام المحكمة. وفي ضوء هذه الخلفية، كان من المستحيل بالنسبة للأرجنتين أن تسهم في عملية التفاوض، التي أكرر أنها كانت جارية في عام ٢٠١٠ بالفعل. ونظرت إلى الوزير في مكتبي – وأنا أتذكر ذلك بوضوح – وقلت إنه إذا ما قدم الطلب كتابة وموقعاً، يمكننا أن نتعاون رغم كل ذلك، لأننا نعتبر تحقيق هدف عدم الانتشار النووي أمراً مهماً.

ويعلم الأعضاء أن الأرجنتين عضو بنادي الصفوة للبلدان المنتجة للطاقة النووية، ومع ذلك، فإننا نحتل مكانة رائدة في مجال عدم الانتشار. لذلك، وبالنسبة لنا، فإن عدم الانتشار النووي أيضا مسألة تتعلق بمصلحة دولة. هذا ما قلته لوزير خارجية بلدي، الذي نقله بدوره إلى مبعوث البيت الأبيض، ومؤداه أننا سنوافق على توفير الوقود، لأنه تحت يد الأرجنتين منذ عام ١٩٨٧ ولدينا أيضا التكنولوجيا اللازمة لإنتاجه

مقابل، كما هو واضح، طلب يقدم خطياً وموقعاً. وتم نقل تلك الرسالة. وأظن أن هذه كانت آخر مرة اجتمع فيها الوزير والسيد سيمور.

وعليه، بحلول عام ٢٠١٣، عندما وقعت الأرجنتين مذكرة التفاهم مع جمهورية إيران الإسلامية لتسوية الجوانب القانونية التي أدت إلى توقف تلك المسألة لسنوات – وأرجو ألا ننسى أن الهجوم قد وقع في عام ١٩٩٤، وأنا أشير الآن إلى ما حدث في عام ٢٠١٣– وتدخلت حكومات أخرى، وكان ثمة تطورات أخرى. ولأننا كنا مقتنعين بشدة بضرورة مكافحة الإرهاب وأهمية تذكر الحقيقة واحترام العدالة وتوضيح ما حدث، كنا نحاول الوصول إلى المذنبين في الهجوم الإرهابي ومعاقبتهم.

كان ذلك هو الهدف من مذكرة التفاهم. ومع ذلك، فقد بدا أن أبواب جهنم قد فتحت بالتوقيع على المذكرة. ومر الوقت، وعندما وقع الاتفاق في ٢ نيسان/أبريل بين مجموعة ٥ + ١ وإيران – لم يعد أحمدي نجاد في الحكم، بل مع روحاني – وكانت المفاوضات جارية على قدم وساق، لا يمكن للمرء إلا أن يتعجب لماذا كان هناك الكثير من المعارضة والانتقادات ضد تفاوضنا مع إيران بشأن اتفاق بسيط للتعاون القضائي يقضي بقيام القاضي الأرجنتيني بأخذ أقوال المواطنين الإيرانيين الخمسة المتهمين في طهران لأن القوانين تمنع تسليم المواطنين الإيرانيين. ما هو السبب؟ لقد علمته هنا من فم رئيس آخر فيما يتعلق بالنفاق في العلاقات الدبلوماسية. هناك الكثير من النفاق المختلط بالكثير من الجغرافيا السياسية والقليل جداً من الاهتمام بوضع الأمور في نصابها الصحيح عندما يتعلق الأمر بتذكر واحترام الحقيقة والعدالة التي يطالب بها الضحايا وأسرهم.

وفي وقت لاحق، أرسلنا مشروع قانون بشأن ذلك الاتفاق إلى مجلسنا النيابي الذي وافق عليه. وأقول للرئيس أوباما إنني يحدوني أمل وطيد في أن يوافق كونغرس الولايات المتحدة أيضا على الاتفاق، أو أن يمتنع عن تعطيله على الأقل، لأنه سيكون إسهاماً مهماً في السلام العالمي.

ونحن متسقون في نهجنا. فليس الأمر أن ما ينطبق علينا لا ينطبق على الآخرين، رغم أننا نستخدم عناصر أو أدوات لا صلة لها بالأهداف التي نعلنها للإضرار بالعلاقات أو بصورة بلد ما، ولكن هذا هو واقع الحال.

وأخيراً، فإن القاضي الذي ينظر في قضية الاعتداء على مقر الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة اعتبر أيضاً أن السماح له بأخذ أقوال المتهمين آلية ملائمة لاستجلاء حقيقة الواقعة. ولكن محكمة الاستئناف قد خالفته الرأي، وتعطلت القضية. واليوم، لا نملك إلا أن نعول على حسن نوايا الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لأنه ليس لدينا وسيلة أخرى للحصول على أقوال الإيرانيين.

ولكن، حدثت تطورات في بلدي. فاليوم، وبدعوى إخفاء المعلومات، ثمة دعوى مرفوعة ضد أرفع السلطات وجهاز الاستخبارات والمسؤولين القضائيين المشاركين في تلك القضية منذ عام ١٩٩٤. والقضية الآن في مرحلة المحاكمة العلنية والشفوية.

وبعد أن أصدرت أمراً في أواخر العام الماضي بإقالة قطاعات كاملة من مسؤولي الاستخبارات في الأرجنتين من مناصبهم على أساس شكوك قوية في أنهم عرقلوا التحقيق ومحاولات فك طلاسم القضية عن طريق الذهاب وأخذ أقوال الإيرانيين، قمت بفصل بعض المسؤولين رفيعي المستوى، وبعضهم ظل في منصبه منذ عام ١٩٧٢ وقدموا خدماتهم لجميع الحكومات الديكتاتورية، وكل الحكومات الأخرى، بما فيها حكومتي. وبعض أولئك المسؤولين المفصولين استقروا هنا في الولايات المتحدة. وبعد بضعة أيام من فصلهم، توفي ألبرتو نيسمان، رئيس النيابة المكلف بالتحقيق.

كل هذا لا يرقى إلى شيء أكثر مما سبق أن ذكرته. كنت دائما أرى أن عملية مقر الرابطة الآرجنتينية الإسرائيلية أشبه بلعبة شطرنج معقدة في السياسة الدولية. واليوم، أعتقد أنه، بالإضافة إلى لعبة الشطرنج، هناك شبكة عنكبوتية من المصالح الغريبة على بلدي. وكما هو الحال في كل الشبكات التي ينسج العنكبوت خيوطها، لا يقع داخلها سوى الأضعف والأصغر، بينما يبقى الآخرون في الخارج.

وفي المحاكمة عن التستر وإخفاء المعلومات الجارية الآن، والتي تأخر انطلاقها ١٤ عاماً تقريباً، وكذلك من خلال التحقيقات الجارية بشأن وفاة ممثل الادعاء العام نيسمان، تكشفت بعض التفاصيل عن روابط مروعة لأجهزة استخبارات خارجية، وحسابات مصرفية في الخارج وعلاقات مع الصناديق الانتهازية التي لم أكن أنا من ندد بها، بل أفراد هم أنفسهم أعضاء في الطائفة اليهودية في بلدي.

وأنا لست هنا لكي أنافق أو أتكلم بأكاذيب، إنني أتحدث عن ما يحدث في الواقع. وقبل بضعة أيام، استدعينا سفير الولايات المتحدة في بلدنا لتوضيح الصفة التي زار بها ذلك العضو السابق تحديدا في جهاز الاستخبارات الأرجنتيني الولايات المتحدة. لقد كان مسؤولاً عن كامل مجريات التحقيق في قضية مقر الرابطة منذ البداية. وفي ذلك الوقت، كنت مجرد نائبة في جنوب البلاد، في باتاغونيا، ومندوبة إلى المؤتمر الدستوري، عندما انفجرت القنبلة، وكان ذلك الشخص مسؤولا عن التحقيق بالفعل. والتحقيق في وفاة ممثل الادعاء العام نيسمان أثبت الآن صلته الوثيقة والمطلقة بممثل الادعاء العام وبأفراد آخرين.

وبناء على تعليمات وزارة الخارجية، قدم سفير بلدنا لدى الولايات المتحدة رسالتين إلى وزارة الخارجية وأيضا عقد اجتماعات مع وزارة الخارجية ليستفهم عن الصفة التي كان بها ذلك الشخص موجودا هنا في الولايات المتحدة. وهو يحظى بالحماية تقريبا. ولا أعلم من أي شيء هو محمي أو ممن، ولكنه موجود هنا ويحظى بالحماية. وقبل بضعة أيام، طلب المدعون العامون الجدد في قضية الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إصدار نشرة زرقاء بشأن مكان تواجد ذلك الشخص.

وعلى نحو ما نشهد منذ عام ٢٠٠٧، أولا الرئيس كيرشنر وبعد ذلك شخصي، دأبنا كل عام على طلب تعاون جمهورية إيران الإسلامية لإيضاح ملابسات الهجوم. واليوم نطلب أيضا تعاون الولايات المتحدة. ويريد القضاة في بلدنا أن يعرفوا مكان وجود هذا الموظف الذي يشير إليه الجميع بأنه شخص على صلة وثيقة بالقضية بل وذكرت عملية تغطية عليه.

وقد يتساءل الأعضاء عن سبب استغراقي وقت طويلا بشأن هذه المسألة. إنه وقت قصير مقارنة مع الوقت الذي كرسته المنظمات التي تسدد أجورها الصناديق الانتهازية في هذا البلد بغية انتقادنا والتشهير بنا وتجريمنا وكأننا شركاء للنظام الإيراني. فلو كنا نحن شركاء للنظام الإيراني، إذن ماذا يكون الرئيس باراك أوباما؟ أليس هو كذلك أيضا؟

إن النفاق وازدواج المعايير لا يمكن أن يستمرا في الدبلوماسية. ولا يمكننا مواصلة استخدام أسلحة وأدوات المؤامرات الدولية – وهي أسلحة وأدوات قديمة – تليق بإحدى قصص جون لو كاريه. فالعالم هو عالم الاتصالات وعولمة شبكة الإنترنت، والتي كان من أحلام البعض أن تمكنه بصورة أفضل من الهيمنة على العالم بأسره. إن الإنترنت هي اليوم أداة اتصال قوية للجميع، وللقرية العالمية بأسرها حيث يعلم كل واحد على الفور ما يحصل في أي مكان معين في العالم.

وستواصل حكومة بلدنا في الأرجنتين السعي الدؤوب للبحث عن الحقيقة والعدالة في قضية الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة. ونلتمس تعاون البلد الذي وجهت

الاهتمامات إلى مواطنيه، وإلى مواطني هذا البلد، الولايات المتحدة، لكي يساعد أيضا في إيضاح وجود هذا المواطن، وهو تعاون سيطلب بالتأكيد، وطلبه جار بالفعل، من جانب أجهزة الدولة في بلدنا.

وفي هذا العالم الذي يعاني من الأزمة الاقتصادية – وكنت أستمع باهتمام لبعض خطب اليوم – فإن الحقيقة هي أن الاعداء يتغيرون ويتبدلون بسرعة مذهلة. وأذكر أحدث اجتماع لمجموعة العشرين شاركت فيه – في سانت بطرسبورغ، حيث كان من جابهوا حكومة سورية، المناضلون من أجل الحرية، هم الذين تعين أن يدعمهم العالم الغربي قاطبة. واليوم يشكل المناضلون من أجل الحرية جزءا من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأود أن أسأل الأعضاء عن كيفية عمل هذه الجماعة التي يبدو أنها إسلامية فعليا. من يقدم لها التمويل؟

وحينما يرى المرء المشاهد المروعة حيث تجز رقاب الناس وحيث يمكن للمرء أن يرى بوضوح ثلاث أو أربع كاميرات وهي تصور المشاهد، فإنه مثل أحد الأفلام. وهو ليس مجرد فيلم محلي الصنع على غرار ما يمكن أن تصوره جماعة أصولية بكاميرا بسيطة. كلا، فهذا انتاج مكتمل تقريبا. وأحيانا يكاد يبدو كأنه فيلم من إخراج فرانسيس فورد كوبولا. وتستخدم أربع أو خمس كاميرات، ولا تظهر الوجوه إطلاقا. وسيكون من المستحسن لو تساءلنا عن مصدر تمويل كل هذا. فذلك سيساعد على تمكن العالم من العثور على أدلة يسترشد بها في مكافحة إحدى أسوأ الآفات التي تواجه البشرية في الوقت الحالي وهي: الأصولية أيا كان طابعها، سواء كانت تعسفية أو دينية، ولكنها بشكل رئيسي تتمثل في من يعتبرون جيرانهم عدوا وهدفا يتعين القضاء عليه.

إنني لا أريد أن أغادر الجمعية اليوم مكتفية بمناقشة مشاكل الديون أو الاقتصاد أو الهجمات الإرهابية والتواطؤ الدولي. فأود أيضا أن أشيد بقارة أشعر أنني إحدى بناتها، وهي أمريكا اللاتينية. وقبل وقت ليس بطويل من أخذي للكلمة، تكلم أمام الجمعية رئيس كوبا، راؤول كاسترو، وهو رئيس ورفيق أحبه وأعجب به. وللمرة الأولى في فترة ١٧ عاما يوجد رئيس كوبا هنا في الجمعية العامة. والحقيقة أننا نحن أبناء أمريكا اللاتينية، وأعضاء السوق المشتركة للجنوب واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ الذين كافحوا كثيرا وناقشوا كثيرا وجادلوا كثيرا لكي تتمكن كوبا من العودة لتكون جزءا من هذه الكيانات المتعددة الأطراف، ننظر إلى هذا الأمر باعتباره انتصارا لمثابرة المنطقة، وبشكل أساسي إنجازا لكوبا.

كما نشيد بحكومة الولايات المتحدة، التي فتحت ذهنها في نهاية المطاف وأدركت أن الأمور لا يمكن أن تستمر كما كانت في الماضي. وأود أن أشكر أحد أبناء أمريكا اللاتينية الأخرين الذي كان موجودا أيضا في هذه القاعة نفسها، وربما يحظى بسلطة أكبر من بقيتنا لأنه يجلس على عرش سانت بيتر في روما، واضطلع بدور حاسم في التوصل إلى الاتفاق بين الولايات المتحدة وكوبا. لقد أتى إلى هنا وتكلم للعالم من هذا المنبر (انظر A/70/PV.3) وقال إن المال لا يمكن أن يستمر في تحديد السياسات وأن هناك مبدأ عاما تفهمه جميع الأديان، وهو مبدأ ”لا تفعل بالآخرين ما لا تحب أن يُفعل بك“.

وبصفتي من مواطني أمريكا اللاتينية شعرت أيضا بالسعادة لرؤيتي أول أمس في هافانا صورة رئيس كولومبيا، ورئيس كوبا، وممثل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا يدشنون نهاية نزاع ظل مستمرا لأكثر من ٥٠ عاما وحاولوا إنهاءه بالقنابل والبنادق. كلا، إن النزاعات السياسية والاجتماعية والثقافية لا تحل بالقنابل والبنادق؛ وإنما تحل بالمحادثات ومن خلال الحوار وقبول الأخرين.

ويسرني أن أكون جزءا من منطقة أمريكا اللاتينية، التي لا توجد لدينا فيها صدامات دينية أو ثقافية، وحيث نحن جميعا

أبناء أو أحفاد مهاجرين وحيث لا نزال نستقبل مهاجرين داخليين. وفي بلدي تستضيف الجامعات الحكومية والجامعات الوطنية الحرة الطلاب من جميع أنحاء القارة. ونحن لا نرفع بطاقة حمراء في وجه أي أحد، لأننا نرى أن من الضروري أن نسهم في إيجاد عالم أكثر عدلا وفي بناء هذا العالم.

ولهذا السبب، أقول إن أمريكا اللاتينية، والتي ربما كانت رمزاً لعدم المساواة، مع النمو الذي حققته الحكومات الوطنية والشعبية والديمقراطية التي يدعوها البعض شعبوية، قد شملت ملايين من مواطنينا وأتاحت لهم التمتع بفوائد التعليم والصحة والإسكان، ونحن نقول اليوم إننا قارة آخذة في النمو، قارة تكامل.

وقد تسمح لنا المساهمة التي قدمتها الأرجنتين – والتي تُركت وحيدة في عام ٢٠٠١ ولكن أمكنها إعادة بناء بلدنا وهي ستحقق اليوم نموا بنسبة ٢,٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي – بأن نقول إن شمول الجميع والنمو والتنمية والإنتاج والتجارة لن تستعيد نشاطها إلا بتوظيف الملايين الذين فقدوا وظائفهم وتحسين أجور العاملين الذين يحصلون على أجر زهيد واحترام حقوق الشباب والأطفال وبناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً ومساواة على أساس التوليف بين فئاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلت به تواً.

اصطُحبت السيدة كريستينا فرناندیث، رئيسة جمهورية الأرجنتين، من قاعة الجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥.